

الشروط والاحكام

الإصدار 3.3

يرجى قراءة الشروط والأحكام المذكورة أدناه. يحكمون العلاقة بين VPR Safe Financial Group Ltd (هنا "الشركة") وهي شركة استثمار قبرصية (CIF) تحت إشراف وتنظيم هيئة الأوراق المالية والبورصة القبرصية (CySEC) برخصة CIF رقم 14/236 ، رقم تسجيل شركة HE 322134 وعملائها.

1. مقدمة

1.1. تم إبرام هذه الاتفاقية بين الشركة والعميل (التي قد تكون كيانًا قانونيًا أو شخصًا طبيعيًا) الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب وقبلته الشركة كعميل.

1.2. الشركة مرخصة ومنظمة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية ("CySEC") كشركة استثمار قبرصية (CIF) لتقديم بعض خدمات الاستثمار بموجب القوانين واللوائح المعمول بها ، على النحو المحدد أدناه وكما تم تعديله أو استبداله لاحقًا من وقت إلى زمن. وهي مسجلة في قبرص بموجب قانون الشركات برقم تسجيل HE 322134. موقع المكتب المسجل للشركة هو 1 ، شارع Agias Fylaxeos ، 3025 ، ليماسول ، قبرص.

1.3. اتفاقية العميل هذه واتباع المعلومات التالية ، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر: "سياسة تصنيف العملاء" ، "صندوق تعويضات المستثمر" ، "سياسة تضارب المصالح" ، "سياسة تنفيذ أفضل الفوائد والطلبات" ، "إشعار الإفصاح عن المخاطر وتحذيرات" ، "سياسة الخصوصية" ، "سياسة التعامل مع الشكاوى" ، "سياسة ملفات تعريف الارتباط" ("معًا" الاتفاقية ") تحدد الشروط التي ستقدم الشركة بموجبها الخدمات للعميل. بالإضافة إلى ذلك ، توضح المستندات المختلفة أعلاه المسائل التي يتعين على الشركة الإفصاح عنها للعميل بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

1.4. تلغي الاتفاقية أي اتفاقيات أو ترتيبات أخرى أو بيانات صريحة أو ضمنية صادرة عن الشركة أو أي من مقدميها.

تكون الاتفاقية ملزمة وتطبق لصالح الأطراف وخلفائهم والمتنازل لهم المسموح بهم. على وجه الخصوص ، إذا كان العميل ليس وجهًا لوجه وتم إجراء جميع الاتصالات مع العميل من خلال موقع الويب أو عبر الهاتف أو عبر مراسلات مكتوبة (بما في ذلك البريد الإلكتروني) ، فإن قانون التسويق عن بعد للخدمات المالية رقم 242 (أنا) / 2004 ينطبق. لا يتطلب القانون المذكور التوقيع على الاتفاقية فعليًا من قبل العميل أو الشركة حتى يلتزم الطرفان قانونًا بها. تنطبق الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية على أي نشاط لاحق يتم بين الشركة والعميل.

1.5. أنت بموجب هذا تقر وتوافق صراحةً على ما يلي: (أ) من خلال إكمال نموذج طلب فتح الحساب و / أو من خلال النقر على المساحة المناسبة أو على عبارة "لقد قرأت وأوافق على الشروط والأحكام" أو أي

بيان مشابه للشركة الأزرار / عبارات التأكيد المصممة لتظهر لنا موافقتك وقبولك لهذه الاتفاقية و / أو (ب) من خلال الوصول إلى أو استخدام و / أو من خلال الاستمرار في الوصول أو استخدام الخدمات التي تقدمها الشركة ، فإنك توافق تمامًا على الالتزام والالتزام ملزمة بجميع الشروط والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية ، لأنها قد تنطبق عليك.

1.6. إذا كان توقيعك أو إقرارك مطلوبًا / مطلوبًا فيما يتعلق بأي وثائق و قمت "بالنقر" في المساحة المناسبة ، أو على أزرار "قبول" / "إرسال" ، أو أي أزرار أخرى مماثلة في هذه القائمة تظهر موافقتك وقبولك لها ، سيتم اعتبار أنك "وقعت" و / أو أقرت المستند بنفس القدر وبنفس التأثير كما لو كنت قد وقعت على المستند يدويًا. بالإضافة إلى ذلك ، إلى الحد المسموح به بموجب القانون الإلزامي المعمول به ، أنت تتنازل بموجب هذه الاتفاقية عن أي حقوق أو مطالبات بموجب القوانين / اللوائح المعمول بها في أي ولاية قضائية تتطلب توقيعًا أصليًا (غير إلكتروني) أو تسليم أو الاحتفاظ بالسجلات غير الإلكترونية. على الرغم من ذلك ، بناءً على إشعار خطي مسبق للشركة ، يحق لك سحب موافقتك على تسليم وتوقيع الوثائق الإلكترونية التي قد نقدمها لك ، ومع ذلك ، عند هذا الانسحاب ، يجوز للشركة ، وفقًا لتقديرها الخاص ودون أي التزام بتقديم أي تفسيرات أخرى أو تقييد أو إنهاء علاقة العمل.

1.7. من أجل منفعتك وحمايتك ، يرجى التأكد من تخصيص وقت كافٍ لقراءة الاتفاقية بالإضافة إلى أي وثائق ومعلومات إضافية أخرى متاحة لك عبر موقع الشركة الإلكتروني قبل فتح حساب و / أو القيام بأي نشاط معنا. يجب عليك الاتصال بنا للحصول على مزيد من التوضيح ، أو طلب المشورة المهنية المستقلة (إذا لزم الأمر).

2. تفسير المصطلحات

في هذه الاتفاقية:

"الوصول إلى البيانات" يعني تسجيل الدخول وكلمة المرور الخاصة بالعمل ، والتي تكون مطلوبة للوصول إلى النظام الأساسي (المنصات) واستخدامه ، وكلمة المرور الهاتفية المطلوبة لوضع الطلبات عبر الهاتف وأي رموز سرية أخرى تم إصدارها من قبل الشركة للعمل.

يعني "نموذج طلب فتح الحساب" نموذج الطلب / الاستبيان الذي أكمله العميل من أجل التقدم بطلب للحصول على خدمات الشركة بموجب هذه الاتفاقية وحساب العميل ، حيث ستحصل الشركة من خلال

النموذج / الاستبيان ، من بين أمور أخرى ، على معلومات تحديد العميل والعناية الواجبة وتصنيفه ومدى ملاءمته أو ملاءمته (حسب الاقتضاء) وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

"الشركة التابعة" تعني فيما يتعلق بالشركة ، أي كيان يتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر أو تسيطر عليه الشركة ، أو أي كيان يخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة مشتركة مع الشركة ؛ و "تحكم" يعني القدرة على التوجيه أو الوجود من الأرض لإدارة شؤون الشركة أو الكيان. تعني "اللوائح المعمول بها":

"الاتفاقية" تعني "اتفاقية العميل" هذه معاً السياسات التالية التي تم تتبعها على موقع الشركة: العميل سياسة التصنيف ، صندوق تعويضات المستثمرين ، سياسة تضارب المصالح سياسة تنفيذ أفضل الفوائد والأوامر وإشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات والشكاوى إجراءات المناولة وسياسة ملفات تعريف الارتباط وسياسة الخصوصية ، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر.

"القوانين واللوائح المعمول بها" تعني القانون القبرصي 87 / 2017 (I) فيما يتعلق بتقديم خدمات الاستثمار وممارسة الأنشطة الاستثمارية وتشغيل الأسواق المنظمة على النحو الذي يتم تعديله أو استبداله فيما بعد من وقت لآخر ، وتنفيذ "MiFID II" في قانون قبرص ، اللائحة (الاتحاد الأوروبي) (MiFIR) 2014/600 ، كما قد يتم تعديلها أو تعديلها لاحقاً من وقت لآخر ولكن أيضاً بشكل عام:

(A) قواعد CySEC أو أي قواعد أخرى لسلطة تنظيمية ذات صلة لها سلطات على الشركة ؛
(B) قواعد السوق ذات الصلة.

(C) جميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها الأخرى في قبرص أو الاتحاد الأوروبي.

"الطلب" يعني السعر الأعلى في عرض السعر الذي قد يشتريه العميل.

"الممثل المفوض" يعني الشخص الوارد في الفقرة 12.1 و 2 و 38 من اتفاقية العميل.

"الرصيد" يعني النتيجة المالية الإجمالية في حساب العميل بعد الانتهاء الأخير
عملية المعاملات والإيداع / السحب في أي فترة زمنية.

تعني "العملة الأساسية" العملة الأولى في زوج العملات التي يقوم العميل بموجبها بشراء أو بيع عملة التسعير.

"العرض" يعني السعر الأقل في عرض الأسعار الذي يجوز للعميل البيع عنده.

"يوم العمل" يعني أي يوم ، بخلاف السبت أو الأحد ، أو 25 ديسمبر ، أو 1 يناير أو أي قبرص أخرى أو عطلات دولية

"حساب العميل" يعني الحساب الشخصي الفريد للعميل الذي يتكون من جميع المعاملات المكتملة ، والمراكز المفتوحة والأوامر في المنصة ، ورصيد أموال العميل ومعاملات الإيداع / السحب لأموال العميل.

يقصد بعبارة "المركز المغلق" عكس المركز المفتوح.

"الصفقة المكتملة" في CFD تعني صفتين متقابلتين من نفس الحجم (فتح صفقة وإغلاق صفقة): الشراء ثم البيع والعكس صحيح.

"العقد مقابل الفروقات" ("CFD") يعني العقد ، وهو عقد الفروق بالرجوع إلى الاختلافات في سعر الأصل الأساسي. CFD هي أداة مالية.

"مواصفات العقد" تعني شروط التداول الرئيسية في العقود مقابل الفروقات (على سبيل المثال فروق الأسعار ، المقايضات ، حجم اللوت ، الهامش الأولي ، الهامش الضروري ، الهامش المتحوط ، الحد الأدنى لوضع أوامر إيقاف الخسارة ، أخذ أوامر الريج والحد ، رسوم التمويل ، الرسوم ، إلخ.) لكل نوع من أنواع العقود مقابل الفروقات على النحو الذي تحدده الشركة من وقت لآخر.

"عملة حساب العميل" تعني العملة التي يتم حساب حساب العميل بها ، والتي قد تكون باليورو أو الدولار الأمريكي ، أو أي عملة أخرى تقدمها الشركة من وقت لآخر.

"زوج العملات" يعني الكائن أو الأصل الأساسي لمعاملة CFD بناءً على التغيير في قيمة عملة مقابل الأخرى. يتكون زوج العملات من عملتين (عملة عرض الأسعار والعملة الأساسية) ويوضح مقدار مطلوب عملة العرض لشراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.

"CySEC" تعني هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية ، وهي السلطة الإشرافية للشركة.

"قواعد CySEC" تعني القواعد والتوجيهات واللوائح والملاحظات الإرشادية والآراء والتوصيات الصادرة عن CySEC.

تعني "حقوق الملكية" الرصيد ، زائد أو ناقص ، والأرباح أو الخسائر العائمة الناتجة عن

مركز مفتوح ، ويحسب على النحو التالي: حقوق الملكية = الرصيد + الربح العائم - الخسارة العائمة.

"التفاصيل الأساسية" تعني التفاصيل المطلوبة حتى تتمكن الشركة من تقديم الطلب ، على سبيل المثال لا الحصر ، نوع الأداة المالية ، نوع الأمر ، نوع الأصول الأساسية ، إذا قدم العميل أمر معلق (حد أو إيقاف) سيشير العميل إلى السعر المقصود الذي سيذهب فيه الأمر في السوق وأي وقف خسارة أو جني أرباح وما إلى ذلك.

"حدث التخلف عن السداد" يكون له المعنى الوارد في الفقرة 15.1 من اتفاقية العميل.

يقصد بمصطلح "المستشار الخبير" نظام تداول ميكانيكي عبر الإنترنت مصمم لأتمتة أنشطة التداول على منصة تداول إلكترونية. ويمكن برمجته لتنبيه العميل بفرصة تداول ويمكنه أيضًا تداول حسابه تلقائيًا بإدارة جميع جوانب عمليات التداول من إرسال الطلبات مباشرة إلى المنصة لضبط مستويات وقف الخسارة تلقائيًا ، وإيقاف الخسارة المتتالية ، وجني الأرباح ، ولا تقدم الشركة مثل هذه الميزة للعملاء ويحظر أي استخدام لها. وتشير EA أيضًا إلى نسخ التداولات تلقائيًا من متداولين وسامسة آخرين و / أو التداول تلقائيًا عبر مزودي إشارات الطرف الثالث. يحق للشركة ، وفقًا لتقديرها الخاص ، إلغاء و / أو تعليق أي حساب عميل في حالة الاشتباه في استخدام أي EA أو تحديده

"الأداة المالية" تعني الأدوات المالية بموجب ترخيص CIF الخاص بالشركة والتي يمكن العثور عليها في مستند "معلومات الشركة".

"الربح / الخسارة العائمة" في العقود مقابل الفروقات تعني الربح / الخسارة الحالية في المراكز المفتوحة المحسوبة بالأسعار الحالية (إضافة أي عمولات أو رسوم إن وجدت).

"حدث القوة القاهرة" يكون له المعنى المبين في الفقرة 28.1 من اتفاقية العميل.

"الهامش الحر" يعني مبلغ الأموال المتاحة في حساب العميل ، والتي يمكن استخدامها لفتح مركز أو الحفاظ على مركز مفتوح. يتم احتساب الهامش المجاني على النحو التالي: الهامش ناقص (ناقص) الهامش الضروري [الهامش المتاح = القيمة المالية - الهامش الضروري].

"الهامش المغطى" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة من أجل فتح المراكز المتطابقة والمحافظة عليها.

"الهامش الأولي" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة لفتح مركز.

يجب أن يكون لـ "المقدم" المعنى المحدد في الفقرة 37.1 من اتفاقية العميل

"الرافعة" لتداول العقود مقابل الفروقات تعني نسبة فيما يتعلق بحجم المعاملات والهامش الأولي.

نسبة 1: 100 تعني أنه من أجل فتح صفقة ، يكون الهامش الأولي مائة مرة أقل من حجم المعاملات.

"المركز الطويل" يعني لتداول العقود مقابل الفروقات مركز شراء يرتفع في القيمة إذا ارتفعت أسعار السوق الأساسية ، على سبيل المثال ، فيما يتعلق بأزواج العملات ؛ شراء العملة الأساسية مقابل عملة العرض.

"اللوت" يعني وحدة قياس مبلغ المعاملة المحدد لكل أصل أساسي لعقد CFD.

"حجم اللوت" يعني عدد الأصول الكامنة في لوت واحد في CFD.

حجم اللوت القياسي 1 (واحد) هو وحدة القياس المحددة لكل CFD. يجوز للشركة تقديم عقود قياسية ، وعقود صغيرة ، وعقود مصغرة ، حسب تقديرها ، على النحو المحدد من وقت لآخر في مواصفات العقد أو موقع الشركة على الويب.

"الهامش" يعني الأموال المضمونة اللازمة لفتح مراكز مفتوحة في صفقة CFD أو الاحتفاظ بها.
"طلب الهامش" يعني الحالة عندما تقوم الشركة بإخطار العميل بإيداع هامش إضافي عندما لا يكون لدى العميل هامش كاف لفتح أو الحفاظ على مراكز مفتوحة.
"مستوى الهامش" يعني تداول العقود مقابل الفروقات نسبة الأسهم إلى نسبة الهامش الضرورية ، ويتم حسابها على النحو التالي: مستوى الهامش = (القيمة المالية / الهامش الضروري) $\times 100\%$.
"تداول الهامش" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني تداول الرافعة المالية عندما يقوم العميل بذلك

المعاملات التي تحتوي على أموال أقل في حساب العميل مقارنة بحجم المعاملات.
تعني "المراكز المتطابقة" لتداول العقود مقابل الفروقات المراكز الطويلة والقصيرة لنفس المعاملة تم فتح الحجم على حساب العميل لنفس CFD.
"الهامش الضروري" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة للحفاظ على المراكز المفتوحة.
"حجم السوق العادي" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني الحد الأقصى لعدد وحدات الأصول الأساسية التي تحيلها الشركة للتنفيذ.

يعني مصطلح "مركز مفتوح" أي عقد خيار مفتوح (مكالمة و / أو صفقة) لم يتم إغلاقه. فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات ، قد يكون هذا مركز طويل أو صفقة قصيرة ليست صفقة مكتملة.
"الطلب" يعني تعليمات من العميل بالتداول في العقود مقابل الفروقات حسب الحالة.
"الأطراف" تعني طرفي اتفاقية العميل هذه - أي الشركة والعميل.

يقصد بمصطلح "المنصة" الآلية الإلكترونية التي تشغيلها وتحافظ عليها الشركة ، والتي تتكون من منصة تداول وأجهزة كمبيوتر وبرامج وقواعد بيانات وأجهزة اتصالات وبرامج ومنشآت فنية ، مما يسهل نشاط تداول العميل في الأدوات المالية عبر حساب العميل .

يقصد بمصطلح "الأشخاص المعرضون سياسياً":

(A) الأشخاص الطبيعيين الذين أو تم تكليفهم بوظائف عامة بارزة ، مما يعني: رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء ونواب أو مساعدي الوزراء ؛ أعضاء البرلمانات أو الهيئات التشريعية المماثلة ؛ أعضاء مجالس إدارة الأحزاب السياسية ؛ أعضاء المحاكم العليا أو المحاكم الدستورية أو الهيئات القضائية الأخرى رفيعة المستوى التي لا تخضع قراراتها لمزيد من الاستئناف ، باستثناء الظروف الاستثنائية ؛ أعضاء ديوان المحاسبة أو مجالس إدارة البنوك المركزية ؛ السفراء والقائمون بالأعمال والضباط رفيعو المستوى في القوات المسلحة ؛ أعضاء الهيئات الإدارية أو التنظيمية أو الإشرافية للمؤسسات المملوكة

للدولة ؛ أعضاء مجلس الإدارة ونواب المديرين وأعضاء المجلس أو الوظيفة المماثلة لمنظمة دولية ؛ العمدة. لا يُفهم من أي من الفئات المبينة أعلاه أنها تغطي الرتب المتوسطة أو أكثر من صغار المسؤولين. علاوة على ذلك ، عندما يتوقف الشخص عن تكليفه بوظيفة عامة بارزة بالمعنى الوارد في التعريف أعلاه لمدة سنة واحدة على الأقل في أي بلد ، لا يعتبر هؤلاء الأشخاص شخصاً سياسياً مكشوقاً.

(B) أفراد الأسرة المباشرين للأشخاص كما هو مبين في التعريف ألف ، وهو ما يعني: الزوج ؛ أي شريك يعتبره القانون الوطني معادلاً للزوج ؛ الأطفال وأزواجهم أو شركائهم الذين يعتبرهم القانون الوطني معادلاً للزوج ؛ والوالدين.

(C) الأشخاص المعروف ارتباطهم الوثيق بهؤلاء الأشخاص كما هو موضح في التعريف A ، وهو ما يعني: أي شخص طبيعي معروف بامتلاكه منفعة مشتركة للكيانات القانونية أو الترتيبات القانونية ، أو أي علاقات تجارية وثيقة أخرى ، مع شخص محال في التعريف A ؛ أي شخص طبيعي يمتلك ملكية منفعة وحيدة لكيان قانوني أو ترتيب قانوني من المعروف أنه تم إنشاؤه لصالح الشخص المشار إليه في التعريف A.

"العميل المحترف" يعني "العميل المحترف" لأغراض قواعد CySEC ، كما هو محدد في وثيقة "سياسة تصنيف العميل".

"مستوى الأمر" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني السعر المشار إليه في الأمر

يقصد بـ "عرض الأسعار" معلومات السعر الحالي لأصل أساسي محدد ، في شكل أسعار العرض والطلب. تعني "عملة التسعير" العملة الثانية في زوج العملات والتي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها للعملة الأساسية. "قاعدة الأسعار" فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات تعني معلومات تدفق الأسعار المخزنة على الخادم.

"تدفق الأسعار" يعني تدفق الأسعار في المنصة لكل عقد مقابل الفروقات.

"عميل التجزئة" يعني "عميل التجزئة" لأغراض قواعد CySEC ، كما هو محدد في وثيقة "سياسة تصنيف العميل".

"الخدمات" تعني الخدمات التي تقدمها الشركة للعميل بموجب هذا

الاتفاق ، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 7.1. من اتفاقية العميل.

يعني مصطلح "مركز قصير" لتداول العقود مقابل الفروقات مركز بيع يتم تقييمه في القيمة إذا انخفضت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال ، فيما يتعلق بأزواج العملات ؛ بيع العملة الأساسية مقابل عملة العرض. المركز القصير هو عكس المركز الطويل.

"Slippage" تعني الفرق بين السعر المتوقع للمعاملة في CFD ، والسعر الذي يتم تنفيذ المعاملة به فعليًا. يحدث الانزلاق غالبًا خلال فترات التقلبات العالية (على سبيل المثال بسبب الأحداث الإخبارية) التي تصدر أمرًا عند سعر محدد من المستحيل تنفيذ السعر ، عند استخدام أوامر السوق ، وكذلك عند تنفيذ الأوامر الكبيرة عندما لا تكون هناك فائدة كافية عند مستوى السعر المطلوب للحفاظ على السعر المتوقع للتداول.

يعني "السبريد" لتداول العقود مقابل الفروقات الفرق بين الطلب والعطاء للأصل الأساسي في CFD في نفس اللحظة.

تعني "المقايضة أو التمديد" لتداول العقود مقابل الفروقات الفائدة المضافة أو المخصومة لإبقاء المركز مفتوحًا طوال الليل.

"حساب عميل Swap Free" هو نوع من حساب العميل المتاح لتداول العقود مقابل الفروقات ويجب أن يكون له المعنى المحدد في الفقرة 45.

"وقف الخسارة المتحرك" في تداول العقود مقابل الفروقات سيعني أمر إيقاف الخسارة عند مستوى النسبة المئوية أقل من سعر السوق - بالنسبة لمركز طويل. يتم تعديل سعر الوقف المتحرك مع تذبذب السعر. ويحدد أمر وقف الخسارة المتحرك سعر الوقف عند مبلغ ثابت أقل من سعر السوق مع مبلغ "لاحقة" مرفق. ومع ارتفاع سعر السوق ، يرتفع سعر التوقف بمقدار الدرب ، ولكن إذا انخفض سعر الزوج ، لا يتغير سعر وقف الخسارة ، وأمر السوق يتم تقديمه عند الوصول إلى سعر الإيقاف.

"المعاملة" تعني معاملة العميل في CFD.

"حجم المعاملة" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني حجم اللوت مضروبًا في عدد العقود.

"الأصول الأساسية" تعني الكائن أو الأصل الأساسي في CFD الذي يكون عملة

الأزواج والعقود الآجلة والمعادن ومؤشرات الأسهم والأسهم والسلع أو كما تحددها الشركة من وقت لآخر ويتم إتاحتها على موقعها الإلكتروني.

"السوق الأساسي" يعني السوق ذات الصلة حيث يتم تداول الأصول الأساسية لعقود الفروقات.

يقصد بمصطلح "موقع الويب" موقع الشركة على www.alvexo.eu مثل موقع الويب الآخر مثل يجوز للشركة الحفاظ من وقت لآخر.

يجب أن يكون "الإشعار المكتوب" المعنى المنصوص عليه في الفقرتين 23.3 و 23.4 من العميل اتفاق.

2.1. تستورد الكلمات المفرد صيغة الجمع والعكس صحيح. الكلمات التي تستورد المذكر تستورد المؤنث والعكس. تشمل الكلمات التي تدل على الأشخاص الشركات والشراكات والهيئات الأخرى غير المدمجة وجميع الكيانات القانونية الأخرى والعكس صحيح.

2.2. عناوين الفقرات لسهولة الرجوع إليها فقط.

2.3. يجب أن تكون أي إشارة إلى أي قانون أو لائحة أو قانون هذا القانون أو اللائحة أو القانون بصيغته المعدلة أو المعدلة أو المكملة أو المدمجة أو المعاد صياغتها أو استبدالها من وقت لآخر ، وكل التوجيهات الملحوظة والتوجيهات والصكوك القانونية واللوائح أو الأوامر الصادرة بموجب لهذه الأحكام وأي أحكام قانونية يكون هذا الحكم القانوني بمثابة إعادة تمثيل أو استبدال أو تعديل.

3. التطبيق والبدء

3.1. بعد أن يملا العميل ويرسل نموذج طلب فتح الحساب ، مع جميع وثائق الهوية المطلوبة التي تطلبها الشركة لإجراء الفحوصات الداخلية الخاصة بها ، سترسل إليه الشركة إشعارًا يبلغه بما إذا تم قبوله كعميل للشركة . من المفهوم أن الشركة ليست مطالبة (وقد تكون غير قادرة بموجب اللوائح السارية) على قبول أي شخص كعميل لها حتى يتم استلام جميع الوثائق التي تطلبها من قبل الشركة ، ويتم إكمالها بشكل صحيح وكامل من قبل هذا الشخص وجميع الشركة الداخلية تم التحقق من الشيكات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، فحوصات مكافحة غسل الأموال ، أو الملاءمة أو اختبارات الملاءمة حسب الحالة). ومن المفهوم أيضًا أن الشركة تحتفظ بالحق في فرض متطلبات العناية الواجبة الإضافية لقبول العملاء المقيمين في دول معينة.

3.2. تسري هذه الاتفاقية وتبدأ عند استلام العميل لإشعار مرسل من الشركة يبلغ العميل بأنه تم قبوله كعميل للشركة أو أنه تم فتح حساب تداول له.

3.3. يحق للعميل إلغاء الاتفاقية من خلال إعطاء إشعار خطي للشركة في غضون الأربعة عشر (14) يومًا الأولى من تنشيط حساب العميل. ستعيد الشركة للعميل أي مبلغ قام العميل بتحويله إلى الشركة ، بشرط عدم دخول العميل في أي صفقات عبر منصة (منصات) الشركة ، وإلا ستعيد الشركة للعميل أي رصيد متبقٍ عند الإغلاق العميل لأي تداول مفتوح ، مع مراعاة أحكام الفقرة 17.

3.4. إذا لم يتم إلغاء الاتفاقية ، فسوف تظل سارية المفعول حتى إنهائها ، وفقًا للأحكام الواردة في قسم "الإنهاء" من هذه الوثيقة.

إجراء التحقق

3.5. عملاً بأحكام الفقرة 3.1. يجب على العملاء تزويد الشركة بوثائق تعريف مناسبة وكافية لتحديد الشيكات الداخلية للشركة وكذلك للوفاء بالالتزامات التنظيمية للشركة.

3.6. وفقًا لتقدير الشركة ، يجوز للشركة السماح للعملاء بإطار زمني معقول لتقديم الوثائق المذكورة أعلاه. في حالة عدم اكتمال التحقق من هوية العميل / المالك المستفيد خلال الإطار الزمني المحدد ، يكون للشركة الحق في إنهاء علاقة العمل مع العميل وإعادة جميع الأموال المودعة إلى العميل شريطة أن العميل لم يفتح أي المواقف. في الحالة التي يكون فيها للعميل مراكز مفتوحة ، يجب على الشركة المضي قدمًا ، دون وجود التزام بالحصول على موافقة العميل ودون إشعار مسبق ، لإغلاق جميع المراكز المفتوحة ، بأسعار السوق الحالية ، بالترتيب الذي فتح فيه العميل المواقف. بعد ذلك ، يجب على الشركة

إعادة الأموال المتبقية إلى العميل ، مما يعني إدراج أي أرباح حققها العميل خلال نشاط التداول وخضم أي خسائر تكبدها. يجب أن يتم إجراء إعادة الأموال على الفور ، بغض النظر عما إذا كان العميل قد طلب إعادة أموالهم أم لا.

3.7. العميل الذي يفشل أو يرفض تقديم البيانات / المعلومات و / أو الوثائق المطلوبة للتحقق من هويته وإنشاء ملفه الاقتصادي ، دون مبرر مناسب ، غير مقبول لإنشاء علاقة عمل أو تنفيذ معاملة عرضية مع الشركة.

3.8. يجوز للشركة ، من وقت لآخر ، طلب معلومات / بيانات و / أو وثائق إضافية و / أو محدثة من العميل لإجراء الفحوصات الداخلية الخاصة بها. في حالة رفض العميل تقديم المعلومات / الوثائق المذكورة أو عدم تقديمها في غضون فترة زمنية معقولة ، يحق للشركة دون الالتزام بالحصول على موافقة العميل ودون إشعار مسبق لإنهاء علاقة العمل وإعادة موكل أمواله وفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرة 3.6.

4. تصنيف العميل

4.1. ستتعامل الشركة مع العميل كعميل تجزئة وفقاً للوائح CySEC ، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر ، بشرط استيفاء العميل للمعايير التي يتم التعامل معها إما كعميل محترف أو الطرف المقابل المؤهل ، وفي هذه الحالة ستقوم الشركة بإخطار العميل كتابةً.

4.2. إذا قررت الشركة أن العميل يفي بالمعايير التي يتم التعامل معها على أنه عميل محترف أو طرف مقابل مؤهل ، فقد يطلب العميل إعادة تصنيفه. إذا رغب العميل في إعادة التصنيف من أجل معاملته كعميل بيع بالتجزئة ، فسيحتاج العميل إلى إرسال طلب خطي إلى الشركة. ستنتظر الشركة في هذه الطلبات وفقاً لتقديرها بعد مراجعة ظروف العميل ، بما في ذلك التقييمات النوعية والكمية. إذا تغيرت ظروف العميل ، فإن العميل مسؤول عن إخطار الشركة بالتغيير.

4.3. ستحدد فئة العميل مستوى الحماية الممنوحة للعميل بموجب التشريعات المعمول بها. وهذا يشمل وصول العميل إلى أمين المظالم المالية وأهليته في حالة وجود شكوى بشأن الشركة. يتم منح "عميل التجزئة" بأعلى مستويات الحماية التنظيمية المتاحة. ستقوم الشركة بإخطار العميل بشأن استحقاق العميل لبعض الحماية (الحماية) التنظيمية قبل الموافقة على طلب إعادة التصنيف. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول أمين المظالم المالية في www.financialombudsman.gov.cy

5. التقييم والسوق المستهدف

5.1. في تقديم خدمة استقبال وإرسال وتنفيذ أوامر العملاء ، تلتزم الشركة بموجب اللوائح المعمول بها بطلب معلومات من عميل أو عميل محتمل فيما يتعلق بمعرفته وخبرته في مجال الاستثمار ذات الصلة

بنوع معين من الخدمة أو الأداة المالية المقدمة أو المطلوبة ، وذلك لتمكين الشركة من تقييم ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة للعميل. عندما يختار العميل أو العميل المحتمل عدم تقديم المعلومات

المتعلقة بمعرفته وخبرته ، أو حيث يقدم معلومات غير كافية فيما يتعلق بمعرفته وخبرته ، لن تتمكن الشركة من تحديد ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة له. يجب أن تفترض الشركة أن المعلومات المتعلقة بمعرفته وخبرته المقدمة من العميل إلى الشركة دقيقة وكاملة ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل إذا كانت هذه المعلومات غير كاملة أو مضللة أو تغيرت أو أصبحت غير دقيقة وسيتم اعتبار الشركة الوفاء بالتزاماتها بموجب اللوائح المعمول بها ، ما لم يكن العميل قد أبلغ الشركة بهذه التغييرات.

السوق المستهدف

5.2. لن يكون التداول في العقود مقابل الفروقات التي تقدمها الشركة مناسباً للجميع ونتوقع عادةً أن يتم استخدام المنتج من قبل الأشخاص الذين ينطبق عليهم بعض أو كل المعايير التالية: الأشخاص الذين يتم تصنيفهم على أنهم عملاء التجزئة أو عملاء محترفون اختياريون ؛ الأشخاص الذين لديهم مستوى مقبول من المعرفة و / أو الخبرة لفهم خصائص العقود مقابل الفروقات والمخاطر المرتبطة بالتداول على الهامش ؛ الأشخاص الذين لديهم القدرة على تحمل خسارة 100 ٪ من جميع الأموال المستثمرة ؛ الأشخاص الذين يتحملون مخاطر عالية ؛ والأشخاص الذين ينوون استخدام المنتج للاستثمار قصير الأجل ، والتداول خلال اليوم ، والتداول بالمضاربة ، وتنويع المحفظة و / أو التحوط من التعرض لأصل أساسي.

الملائمة

5.3. يقر العميل بموجب هذه الاتفاقية صراحةً بأن منتجات العقود مقابل الفروقات التي يتعامل معها العملاء من خلال الخدمات التي تقدمها الشركة ، لا يُقصد تقديمها من قبل الشركة على أنها مناسبة للعميل ، وأي تعليق أو بيان قد تقدمه الشركة أو يجب عدم اعتباره أي موظف أو وكيل للشركة ، بما في ذلك أي من الشركات التابعة لها ، فيما يتعلق بعقود الفروقات هذه أو أي بحث تنشره الشركة ، بمثابة نصيحة استثمارية تحت أي ظرف من الظروف ، ويجب عدم تلقيه أو الاعتماد عليه على هذا النحو ، لا ينبغي بأي حال من الأحوال تعتبر نصيحة استثمارية فيما يتعلق بالعقود مقابل الفروقات أو تداول العقود مقابل الفروقات ويجب عدم تلقيها أو الاعتماد عليها على هذا النحو.

5.4. عندما يقوم العملاء بإرسال طلباتهم ، يقر العميل بأنه المسؤول الوحيد عن إجراء التقييم والتحقيقات المستقلة الخاصة بهم في مخاطر المعاملة. يمثل العميل أن لديه المعرفة والخبرة الكافية لإجراء تقييمه الخاص لمزايا ومخاطر أي معاملة ، بما في ذلك خطر فقدان كل رأس المال المستثمر. لن تمنح الشركة عملائها أي ضمان فيما يتعلق بمدى ملاءمة العقود مقابل الفروقات التي يتم تداولها بموجب هذه الاتفاقية كما أنها لا تتحمل ولا تتحمل أي واجب ائتماني في علاقات الشركة مع عملائها.

تقييم الملاءمة - العملاء المحترفين

5.5. إذا تم تصنيف العملاء كعميل محترف إلى الحد الذي تتطلبه الشركة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها لتقييم ما إذا كانت الخدمة أو المعاملة مناسبة لعملائها ، يحق للشركة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها أن تفترض أن لديهم ما يكفي من المعرفة وتطور السوق والخبرة لفهم المخاطر التي تنطوي

عليها مثل هذه الخدمات أو المعاملات أو أنواع المعاملات أو العقود مقابل الفروقات ، وإجراء تقييم خاص بهم لمزايا ومخاطر أي معاملة يدخل فيها العملاء.

5.6. ما لم تنصح الشركة الشركة العميل على وجه التحديد بأن الشركة ستعامل العميل كعميل محترف ، ستقوم شركة الشركة دائماً بتصنيف العملاء كعميل تجزئة لأغراض خدمات وأنشطة الاستثمار وقانون الأسواق المنظمة. يحق للعميل التجزئة الحصول على حماية معينة للعميل المنصوص عليها في قانون خدمات وأنشطة الاستثمار والأسواق المنظمة ، بما في ذلك القدرة على المشاركة في صندوق تعويض المستثمر.

5.7. في الحالات التي يطلب فيها العميل أن تقوم الشركة بتصنيفه كعميل محترف بدلاً من عميل التجزئة ، يجوز للشركة إما: (أ) السماح بإعادة تصنيف العميل بناءً على طلبه فيما يتعلق من أي جزء أو كل تعاملات العملاء مع الشركة ، رهنا بأي وثائق وأدلة أخرى قد تطلبها الشركة من أجل التحقق من أهلية العملاء فيما يتعلق بإعادة التصنيف وبشروط مثل الشركة يجوز للشركة إخطار العميل عند قبول الطلب أو (ب) لا يجوز للشركة الموافقة على إعادة تصنيف العميل حسب الطلب ، ورفض تمكين إعادة التصنيف هذه وفقاً لمعرفة العملاء.

5.8. إذا طلب العميل إعادة التصنيف هذه ووافقت الشركة على إعادة التصنيف ، فقد يتم تقليل الحماية الممنوحة للعميل بموجب القوانين واللوائح المعمول بها بشكل كبير ، كما هو موضح في سياسة تصنيف العميل. يقر العميل بموجب هذا أنه قبل تقديم طلب لإعادة التصنيف إلى فئة العميل المحترف الأعلى ، فقد قرأ العميل وفهم فقدان الحماية الذي يستتبعه عملاء التجزئة.

5.9. حيث قامت الشركة بتقييم معرفة العملاء وخبرتهم في التداول في الأدوات المالية وأكدت أن العميل العميل قادر على التداول إما كعميل محترف أو عميل بيع بالتجزئة ، سيحتاج العملاء إلى تزويد الشركة بـ معلومات تقنين للاطلاع بالالتزامات التنظيمية للشركة "اعرف عميلك" ("اعرف عميلك") ، بما في ذلك التحقق من الهوية والإقامة والملف الشخصي الاقتصادي وفقاً للفقرات 3.5 - 3.8.

تقييم الملاءمة - عملاء التجزئة

5.10. إذا تم تصنيف العملاء على أنهم عملاء التجزئة ، فإن الشركة ملزمة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها لتقييم معرفة العملاء وخبرتهم في التداول في الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات وتقييم ما إذا كانت هذه الأدوات مناسبة للعميل.

5.11. في مرحلة فتح الحساب وتسجيله ، يُطلب من العميل تزويد الشركة بالمعلومات المتعلقة بمعرفة العملاء وخبرتهم ، فيما يتعلق في المقام الأول بالتداول في الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات واستخدام الرافعة المالية لتمكين الشركة من الامتثال لـ الالتزامات بموجب القوانين المعمول بها وقبول بيان الإفصاح عن المخاطر للشركة.

5.12. يمكن جمع المعلومات التي تطلبها الشركة لأغراض اختبار الملاءمة عن طريق استبيان موحد أو قد تطلب الشركة إجابات على الأسئلة خلال محادثة مع عملائها ، أو قد تستخدم الشركة أي طريقة أخرى أو مجموعة من الأساليب لـ الغرض من جمع هذه المعلومات. يتحمل العميل مسؤولية التأكد من تزويد الشركة بمعلومات كاملة وصحيحة لتمكين الشركة من إجراء تقييم الملاءمة. إذا رأت الشركة ، وفقاً لتقديرها ، أن الردود المقدمة غير كافية أو غير متسقة أو متضاربة ، فقد تطلب الشركة مزيداً من التوضيحات بشأن هذه الردود أو حتى رفض حساب العملاء.

5.13. الغرض من اختبار الملاءمة هو تمكين الشركة من تقييم معرفة وخبرة العملاء حتى تكون الشركة في وضع يمكنها من تحديد ما إذا كانت الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات مناسبة لكل عميل للاستثمار فيها. يجب على العملاء النظر بعناية في أي تحذير تقدمه الشركة لعملائها نتيجة لإجراء تقييم الملاءمة. إذا كان لدى العميل أي أسئلة أو يحتاج إلى أي توضيحات أخرى بشأن تقييم الملاءمة ، فيجب عليه الاتصال بالشركة للحصول على مثل هذه المساعدة والتوضيحات الإضافية.

5.14. تحتفظ الشركة بالحق ، في أي وقت ، في مطالبة عملائها بتزويد الشركة بمعلومات إضافية أو معلومات أخرى لأغراض تقييم الملاءمة ، حتى بعد تأكيد الشركة بنجاح إكمال تقييم الملاءمة. يمكن القيام بذلك فيما يتعلق بما يلي:

- تقوم الشركة بالتحقق من خلال المستندات الداعمة لمعارف العملاء وخبرتهم في التداول في الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات ،
- أي تغييرات مقترحة على نسب الرافعة المالية التي يمكن للعملاء التداول معها
- فيما يتعلق بتغيير ظروف العملاء والتي لفتت انتباه الشركة ،
- كجزء من أي نشاط مراقبة مستمر أو مفصل تقوم به الشركة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها ، أو
- في أي ظروف أخرى ترى فيها الشركة أنه من المعقول أو المناسب جمع مثل هذه المعلومات.

5.15. عند إجراء تقييم الملاءمة ، يحق للشركة وفقاً لتقديرها الكامل ، تحديد وتوزيع الأوزان ذات الصلة على الأسئلة المقدمة إلى العملاء وإجابات العملاء.

5.16. يقر العملاء بموجب هذا ويضمنون أنهم يفهمون الغرض من اختبار الملاءمة الذي تقوم به الشركة وأهمية تزويد الشركة بمعلومات كاملة وصحيحة لهذا الغرض. يتم تحذير العملاء ويقبلون بموجب هذا أنه إذا قدموا معلومات غير صحيحة أو غير كاملة فيما يتعلق بمعرفتهم وخبرتهم في مجال الاستثمار ، فسيؤثر ذلك سلباً على قدرة الشركة على إجراء اختبار الملاءمة بشكل صحيح.

5.17. خلال العملاء في عملية الصعود على أساس تقييم الشركة لمعرفة العملاء وخبرتهم ، سيتم تصنيف العملاء كعميل تجزئة أو عميل محترف أو كعميل غير متمرس للتعامل في الأدوات المالية المعقدة وفي هذه الحالة ستكون عملية الصعود يجب أن يتم إنهاؤها. يوافق العملاء ويقبلون التقييم ، ويكون تصنيفهم ذا الصلة بالكامل وفقاً لتقدير الشركة ، استناداً إلى المعلومات التي قدمها العميل إلى الشركة بطريقة دقيقة وشاملة وأنه يخضع تماماً لتقدير الشركة وحققها في رفض قبول أي شخص كعميل دون أن تضطر الشركة إلى تقديم أي أسباب أو مبررات لذلك.

5.18. تفر الشركة وتوافق على أنه في جميع الحالات ، يحق للعميل الحصول على الحماية المتاحة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها كعميل تجزئة أو عميل محترف.

نسبة الرافعة المالية لعملاء التجزئة

5.19. عندما يتم تصنيف العميل كعميل تجزئة ، سيُسمح له بالتداول في العقود مقابل الفروقات مع تطبيق نسب الرافعة المالية لفئة CFD المحددة ، مع مراعاة الحد الأقصى الافتراضي من 1:30 وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

احكام اخرى لعملاء التجزئة والمحترفين

5.20. علاوة على ذلك ، ودون الإخلال بما سبق في الحالة التي تعتبر فيها الشركة العميل عميلاً دون أي معرفة أو حيثما ترى الشركة التقييم ، يجوز للشركة اتخاذ أي إجراء أو أكثر من الإجراءات التالية قبل أن تسمح الشركة للعميل للمشاركة في أي نشاط تجاري:

- مطالبة العميل بتقديم معلومات إضافية حول معرفته وخبرته ؛
- تزويد العميل بالتحذيرات التي تراها الشركة مناسبة ؛
- قصر نشاط تداول العملاء على فئات معينة من عقود الفروقات التي تراها الشركة مناسبة ، والحد من قيمة وقيمة المعاملات التي تسمح الشركة للعملاء فيها بالمشاركة أو تحديد المبالغ التي قد يستثمرها العميل.
- مطالبة العملاء بتزويد الشركة بهذه التعهدات التي تراها الشركة مناسبة ، وإبلاغ الشركة بأن العملاء قد نظروا في جميع المعلومات المقدمة في بيان الإفصاح عن المخاطر للشركة قبل أن تسمح الشركة للعملاء بالمضي في أي نشاط تداول ، بما في ذلك مطالبة العملاء التوقيع على بيان منفصل بالتعهدات وإعادته إلى الشركة والإقرار بهذه المخاطر و / أو
- قد تطلب الشركة من العملاء إعادة إجراء اختبار الملاءمة بعد الفترة التي تراها الشركة مناسبة وفقاً لتقدير الشركة ، وبعد هذا التقييم ، اتخذ العملاء الخطوات الإضافية التي تراها الشركة مناسبة ، والتي قد تشمل التداول في الوضع "التجريبي" أو المشاركة في التمارين التعليمية أو الندوات عبر الإنترنت ؛

5.21. دون الإخلال بأي شرط آخر وارد في هذه الوثيقة ، يوافق العميل بموجبه على نتائج اختبار الملاءمة ، بما في ذلك أي تسجيلات صوتية ذات صلة وتقييم خطوات أخرى ، يتم استخدامها لأغراض إحصائية وتستخدم هذه النتائج من قبل الشركة لأغراض الشركة الخاصة و الكشف عنها للجهات التنظيمية أو المراجعين ذات الصلة حيث يتطلب الكشف عن هذه المعلومات.

5.22. يجوز للشركة مناقشة شروط هذه الاتفاقية بالإضافة إلى المعلومات والبنود من الوثائق الأخرى المدرجة في الوثائق القانونية للشركة المتاحة على www.alvexo.eu ، ولكن لا يمكن للشركة تقديم المشورة للعملاء ولا يمكن التعامل مع مثل هذه المناقشة من قبل العميل على أنها نصيحة قانونية.

6. الرافعة المالية

من خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يقر العملاء وينفقون ويقبلون أنهم يفهمون مفاهيم الرافعة المالية.

6.1. يعني التداول على رأس مال مرفوع أنه يمكن للعميل إجراء عمليات تداول بقيم أعلى بكثير من الأموال التي يستثمرها بالفعل ، والتي تعمل فقط كهامش للعملاء. يمكن للرافعة المالية المرتفعة أن تزيد بشكل كبير من العائد المحتمل ، ولكن بالمثل يمكن أن تزيد بشكل كبير من الخسائر المحتملة. يتم تحديد الرافعة المالية كنسبة مثل 1: 2 ، 1: 5 ، 1: 10 ، 1: 20 ، 1: 30 لعملاء التجزئة و 1: 100 ، 1: 200 و 1: 300 للعملاء المحترفين أو مثل هذه النسبة الأخرى يجوز للشركة تقديمه من وقت لآخر بناءً على القوانين واللوائح المعمول بها.

6.2. سيُسمح للعملاء المصنفين على أنهم متاجر التجزئة بالتداول في العقود مقابل الفروقات بنسب الرافعة المالية من فئة CFD المحددة وسيخضعون أيضاً لرافعة مالية قصوى بحد أقصى 1:30 وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

6.3. العملاء المصنفون على أنهم محترفون مؤهلون للوصول إلى نسب رافعة مالية معينة 1: 100 و 1: 200 وفقاً لتقدير الشركة ، وسجل اختبار ملاءمة العملاء ومعرفتهم ، وفقاً لسياسة الرافعة المالية للشركة ، والقوانين المعمول بها واللوائح المحلية لكل ولاية قضائية.

6.4. تحتفظ الشركة بالحق في تطبيق نسب الرافعة المالية على فئة أصول معينة أو جزء منها (مثل فئة أصول السلع) وليس على الأدوات المالية الفردية داخل فئة الأصول هذه.

6.5. وفقاً لما سبق ، يمكن إجراء التغييرات في نسبة الرافعة المالية لعملاء التجزئة والعملاء المحترفين وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وسياسة الرافعة المالية للشركة.

6.6. على الرغم من الأحكام المنصوص عليها أعلاه ، يجوز للشركة تقييد معدلات الرافعة المالية الافتراضية و / أو المحددة في أي وقت ودون سابق إنذار إذا اعتبرت الشركة أن ذلك في مصلحة العملاء

أو كان ذلك مطلوباً بموجب القوانين واللوائح المعمول بها أو الشركة وفقاً لتقديرها بالكامل ، ترى أنه من الضروري مراعاة ظروف السوق والتقلبات السائدة أو المتوقعة.

6.7. في حين أن الشركة ستسعى إلى إعطاء العملاء إشعاراً معقولاً بهذا الإجراء ، فإن العملاء يقرون ويوافقون على أنه خاصة في أوقات التقلبات الفعلية أو المتوقعة في السوق الناتجة عن الأحداث السياسية والاقتصادية المتوقعة أو غير المتوقعة ، يجوز للشركة المضي قدماً في هذه التغييرات أثناء إخطار عملاءها فقط في نفس الوقت.

7. الخدمات

7.1. تقدم الشركة للعميل ، على أساس التنفيذ فقط ، إمكانية الوصول إلى تداول عدد من الأدوات في شكل عقود CFD (يشار إليها أيضاً باسم "المنتجات ذات الرافعة المالية"). يرجى زيارة موقع الشركة الإلكتروني للحصول على أوصاف تفصيلية للأدوات التي تقدمها الشركة ومواصفات العقد.

7.2. ينطوي التداول مع الشركة على توفير الخدمات الاستثمارية والخدمات المساعدة التالية من الشركة ، مع مراعاة التزامات العميل بموجب الاتفاقية التي يتم الوفاء بها:

(a) استلام وتحويل أوامر العميل في الأدوات المالية التي تقدمها الشركة من وقت لآخر.

(b) تنفيذ الأوامر في الأدوات المالية التي تقدمها الشركة من وقت لآخر.

(c) التعامل على الحساب الخاص

(d) حفظ وإدارة الأدوات المالية بما في ذلك الوصاية والخدمات ذات الصلة ، وفقاً للفقرة 16 فيما يلي. خدمات العملات الأجنبية شريطة أن تكون مرتبطة بتقديم خدمة الاستقبال والإرسال في الفقرة 7.3 (a) و (b).

7.3. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة تقدم خدماتها فيما يتعلق بالأدوات المالية المختلفة. ومع ذلك ، قد يُسمح للعميل بالتداول في واحدة أو بعض هذه الأدوات المالية.

7.4. من المفهوم أنه عند التداول في العقود مقابل الفروقات ، لا يجوز للشركة الاحتفاظ بأية أدوات مالية للعميل ولن توفر حفظ وإدارة الأدوات المالية لحساب العميل أو الوصاية.

7.5. يدرك العميل أن العقود مقابل الفروقات هي منتجات مشتقة ، وبالتالي لن يحق له امتلاك أي أداة أساسية. يدرك العميل أيضاً أنه لن يتم التسليم الفعلي لأي أصل أساسي.

7.6. يقبل العميل أن الشركة هي مكان التنفيذ الوحيد فيما يتعلق بنشاط التداول بموجب الاتفاقية. على الرغم من أن الشركة قد ترسل أوامر العميل للتنفيذ إلى مزودي السيولة من طرف ثالث من خلال منصة

اتصالات إلكترونية ، إلا أن الشركة تعد تعاقدياً الطرف المقابل الوحيد لصفقات العميل ويتم تنفيذ أي أوامر تنفيذ باسم الشركة. يمكن العثور على مزيد من المعلومات في "سياسة تنفيذ المصلحة والفائدة".

7.7. يجوز للعميل التداول خلال ساعات التداول العادية للشركة للأداة المالية المحددة التي تقوم خلالها المنصة بتوليد الأسعار والتي يمكن للعميل خلالها إعطاء تعليمات أو وضع أوامر لتداول CFD على أداة مالية ، كما هو محدد على موقع الشركة من وقت لآخر. زمن. سيتمكن العميل من التداول فقط خلال ساعات التداول المحددة على موقع الشركة الإلكتروني للأداة المالية ذات الصلة فقط. تجدر الإشارة إلى أن بعض الأدوات المالية لها أطر زمنية محددة للتداول يمكن العثور عليها في مواصفات التداول على موقع الشركة على الإنترنت. العميل مسؤول عن البحث في موقع الشركة على الإنترنت لمزيد من التفاصيل قبل

التداول. يجب إخطار العميل بأي عطلات ثابتة سواء من خلال المعلومات المنشورة على موقعه الإلكتروني أو من خلال نظام البريد الإلكتروني الداخلي أو عبر وسائل أخرى قد تستخدمها الشركة من وقت لآخر.

7.8. يحق للشركة رفض تقديم أي خدمات استثمارية للعميل ، في أي وقت تراه الشركة ضرورياً ، دون أن تكون ملزمة بإبلاغ العميل بأسباب القيام بذلك.

8. النصيحة والشرح

8.1. لن تقوم الشركة بإخطار العميل بشأن مزايا طلب معين أو إعطائه أي شكل من أشكال المشورة الاستثمارية وبقدر العميل بأن الخدمات لا تتضمن تقديم المشورة الاستثمارية في الأدوات المالية أو الأسواق أو الأصول الأساسية. سيقدر العميل وحده كيفية التعامل مع حساب العميل الخاص به وتقديم الطلبات واتخاذ القرارات ذات الصلة بناءً على حكمه الخاص.

8.2. لن تكون الشركة ملزمة بتزويد العميل بأي مشورة قانونية أو ضريبية أو أي نصيحة أخرى تتعلق بأي معاملات. قد يرغب العميل في طلب مشورة مستقلة قبل الدخول في معاملة.

8.3. يجوز للشركة ، من وقت لآخر ووفقاً لتقديرها ، تزويد العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها على الويب أو تزويد المشتركين عبر موقعها على الويب أو خلاف ذلك) بالمعلومات أو الأخبار أو تعليقات السوق أو معلومات أخرى ولكن ليس كما جزء من خدماتها للعميل. حيث تقوم بذلك:

- لن تكون الشركة مسؤولة عن هذه المعلومات.
- لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان أو ضمان بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو فيما يتعلق بالضرائب أو العواقب القانونية لأي معاملة ذات صلة.
- يتم تقديم هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة به ولا ترقى إلى مستوى المشورة الاستثمارية أو الترفيحات المالية غير المرغوب فيها للعميل. (d) أنا إذا كانت الوثيقة تحتوي على قيود على الشخص أو فئة الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الوثيقة أو الذين تم توزيعها عليهم ، يوافق العميل على أنه لن ينقلها إلى أي شخص أو فئة من الأشخاص.

يوافق العميل على أنه قبل الإرسال ، ربما تكون الشركة قد تصرفت بناءً عليها للاستفادة من المعلومات التي تستند إليها. لا تقدم الشركة أي إقرارات بشأن وقت الاستلام من قبل العميل ولا يمكنها ضمان أنه سيتلقى مثل هذه المعلومات في نفس الوقت الذي يتلقى فيه العملاء الآخرون.

8.4 من المفهوم أن تعليقات السوق أو الأخبار أو المعلومات الأخرى المقدمة أو المتاحة من قبل الشركة عرضة للتغيير ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار.

8.5 لا تقدم الشركة استشارات استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو تنظيمية ولا تقدم أي شكل آخر من التوصيات. يدرك العميل أنه يجب عليه إجراء تقييمه الخاص لأية معاملة قبل الدخول في التداول ، ولن يعتمد على أي رأي أو مادة أو تحليل مقدم من الشركة أو أي من الشركات التابعة للشركة أو

موظفيها أو الأطراف الأخرى ذات الصلة باعتبارها نصيحة أو توصية. إذا كان العميل غير متأكد مما إذا كان يجب عليه المضي قدمًا في الاتفاقية ، فقد يطلب نصيحة مستقلة.

8.6 لا تقدم الشركة بحثًا استثماريًا ، وتعتبر أي مادة أخرى تحتوي على تحليل للسوق بمثابة اتصالات تسويقية ولا يجب إنشاؤها على أنها نصيحة أو توصية أو بحث.

9. المنصة

9.1 بعد تنشيط حساب العميل ، سيتمكن من:

a) قم بتنزيل وتثبيت منصة (منصات) التداول ("البرامج") (حيثما ينطبق ذلك) ، أو حيث يختار العميل استخدام إصدار من البرنامج (على شبكة الإنترنت) (إذا كان متاحًا) ، يجب على العميل التأكد من أنه يمكن الوصول إليها و التشغيل.

b) استخدم رموز الوصول الخاصة بهم لتسجيل الدخول إلى البرنامج ، بالإضافة إلى لوحة تحكم العميل الخاصة بالشركة حيث يمكنهم عرض معلوماتهم الشخصية ونشاط التداول. العميل مسؤول عن صيانة أو تغيير كلمة المرور الخاصة به في جميع الأوقات. كما أنها مسؤولة عن الحفاظ على خصوصية وسرية أي مراسلات من الشركة بشأن رموز الوصول الخاصة بهم.

9.2 مع مراعاة التزامات العميل بموجب الاتفاقية التي يتم الوفاء بها ، تمنح الشركة بموجب هذا العميل ترخيصًا محدودًا غير قابل للتحويل وغير حصري وقابل للاسترداد بالكامل لاستخدام المنصة (المنصات) (بما في ذلك استخدام موقع الويب وأي البرامج المرتبطة القابلة للتنزيل والمتوفرة من وقت لآخر من أجل وضع الطلبات في أداة (صكوك) مالية معينة. قد تستخدم الشركة منصات مختلفة اعتمادًا على الأداة المالية.

9.3. يتم توفير منصة التداول ، التي ربما تم تطويرها بواسطة طرف ثالث "كما هي". ستضمن الشركة ، ولكن لا تضمن ، أن البرنامج يدعم بروتوكولات أمان البيانات المتوافقة مع تلك المستخدمة من قبل الشركة. لا يمكن للشركة أيضاً أن تضمن خلو البرنامج من أي أخطاء أو عيوب.

9.4. ستحافظ الشركة ، إلى حد معقول ، على منصة التداول وأي أنظمة أخرى ذات صلة محدثة. يجوز للشركة و / أو أي طرف ثالث ذي صلة إجراء هذه الصيانة من وقت لآخر والتي تشمل إغلاق الخوادم و / أو إعادة تشغيلها و / أو تحديثها لضمان ، أو الشراء لضمان التشغيل الفعال والفعال للبرنامج. قد تتسبب هذه الإجراءات في عدم إمكانية الوصول إلى البرنامج و / أو تعطيله لفترة من الوقت ، وبالتالي يقبل العميل أن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة ، بما في ذلك الخسارة المالية و / أو فقدان الفرصة بسبب الصيانة و / أو أي إجراء أو إغفال الشركة و / أو مزود برامج الطرف الثالث.

9.5. العميل هو المسؤول الوحيد عن توفير وصيانة المعدات المتوافقة اللازمة للوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها ، والتي تتضمن على الأقل جهاز كمبيوتر شخصي أو هاتف محمول أو جهاز

لوحى (اعتماداً على المنصة المستخدمة) ، والوصول إلى الإنترنت بأي وسيلة وهاتف أو خط وصول آخر. يعد الوصول إلى الإنترنت ميزة أساسية ويكون العميل وحده مسؤولاً عن أي رسوم ضرورية للاتصال بالإنترنت.

9.6. يقر العميل ويضمن أنه قد قام بتهيئة وتنفيذ وسائل الحماية المناسبة المتعلقة بأمن وسلامة جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي واتخذ الإجراءات المناسبة لحماية نظامه من فيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد أو الأجهزة المماثلة الضارة أو غير الملائمة أو المعلومات أو البيانات التي من المحتمل أن تضر بالموقع الإلكتروني أو المنصة (المنصات) أو الأنظمة الأخرى للشركة. يتعهد العميل كذلك بحماية الشركة من أي عمليات نقل خاطئة لفيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد أو الأجهزة الضارة أو غير المناسبة إلى المنصة (المنصات) من جهاز الكمبيوتر الشخصي أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي.

9.7. لن تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل في حالة فشل نظام الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي أو إتلافه أو إتلافه و / أو تنسيق سجلاته وبياناته. علاوة على ذلك ، إذا تكبد العميل تأخيرات وأي شكل آخر من مشاكل سلامة البيانات الناتجة عن تكوين الأجهزة أو سوء الإدارة ، فلن تكون الشركة مسؤولة.

9.8. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي حالات انقطاع أو تأخير أو مشكلة في أي اتصال يواجهه العميل عند استخدام المنصة (المنصات).

9.9. يتم وضع الطلبات مع الشركة على المنصة (المنصات) ، باستخدام بيانات الوصول من خلال جهاز الكمبيوتر الشخصي المتوافق مع العميل والمتصل بالإنترنت. من المتفق عليه والمفهوم أنه يحق للشركة الاعتماد والعمل على أي طلب مقدم باستخدام بيانات الوصول على المنصة (المنصات) أو عبر الهاتف ، دون أي استفسار آخر للعميل وستكون أي طلبات من هذا القبيل ملزمة على زبون.

9.10. ستسعى الشركة لجعل البرنامج وأي أنظمة أخرى متاحة عندما يطلب العميل ذلك ، ولكن لا يمكنها ضمان توفرها المستمر في جميع الأوقات للأسباب التالية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(a) حالات الفشل و / أو الأخطاء ، بما في ذلك الطبيعة التكنولوجية مثل الفشل في الاتصال بالإنترنت مما قد يؤثر على الوصول إلى البرنامج ، والذي يعتمد عليه العميل أو الشركة ؛

(b) تعليق توفر الخدمة بسبب إصلاحات الصيانة والتحديثات والتطورات وغيرها من القضايا خارج سيطرتنا. ستبدل الشركة جهودًا معقولة وقضايا أخرى خارج ساعات التداول العادية. عندما لا يكون ذلك ممكنًا ، ستسعى الشركة ، ضمن حدود معقولة ، لتزويد العميل بإشعار مسبق.

9.11. بالإضافة إلى ما سبق ، يتحمل العميل مسؤولية التأكد من أنه قادر على الوصول إلى برامج الشركة عندما يحتاج إلى ذلك وفي الأوقات التي يكون فيها متاحًا. تمتد مسؤولية العميل إلى ضمان إمكانية وصوله إلى اتصال إنترنت موثوق به ، والحفاظ على أي أجهزة مستخدمة لهذا الغرض.

10. الملكية الفكرية

10.1. المنصة (المنصات) ، وجميع حقوق النشر ، والعلامات التجارية ، وبراءات الاختراع ، وعلامات الخدمة ، والأسماء التجارية ، ورموز البرامج ، والرموز ، والشعارات ، والشخصيات ، والتصميمات ، والأسرار التجارية ، والأزرار ، ونظام الألوان ، والرسومات وأسماء البيانات هي الملكية الفكرية الوحيدة والحصريّة (IP) للشركة أو لأطراف ثالثة ومحمية بموجب قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية المحلية والدولية. لا تنتقل هذه الاتفاقية مصلحة في أو إلى المنصة (المنصات) ولكن فقط الحق في استخدام المنصة (المنصات) وفقًا لشروط هذه الاتفاقية. لا يمثل أي شيء في هذه الاتفاقية تنازلًا عن حقوق الملكية الفكرية للشركة.

10.2. لا يجوز للعميل ، تحت أي ظرف من الظروف ، إخفاء أو إزالة أي حقوق طبع ونشر أو علامة تجارية أو أي إشعارات أخرى من أي من عناوين IP الخاصة بالشركة أو موقع الويب أو النظام الأساسي (المنصات).

10.3. من المفهوم أن الشركة قد تعرض خدماتها تحت علامات تجارية ومواقع ويب مختلفة. تمتلك الشركة جميع الصور المعروضة على موقعها الإلكتروني والمنصة (المنصات) والبرامج والمواد القابلة للتنزيل. لا يجوز للعميل استخدام هذه الصور بأي طريقة بخلاف الطريقة التي توفرها الشركة لهم.

10.4. يُسمح للعميل بتخزين وطباعة المعلومات المتاحة له عبر موقع الشركة الإلكتروني أو النظام الأساسي (المنصات) بما في ذلك المستندات أو السياسات أو النصوص أو الرسومات أو الفيديو أو الصوت أو رمز البرنامج أو تصميم واجهة المستخدم أو الشعارات. لا يُسمح للعميل بتغيير أو تعديل أو نشر أو توزيع أو إعادة إنتاج أو استغلال هذه المعلومات تجاريًا ، كليًا أو جزئيًا ، بأي تنسيق إلى أي طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة من الشركة.

11. إجراءات محظورة

11.1. السعر ، عملية تنفيذ الأوامر ومعالجة منصة التداول

يحظر على العميل المشاركة و / أو اتخاذ إجراءات ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- (a) اتخاذ و / أو الانخراط في أي إجراء بغرض التلاعب بالأسعار المعلنة للشركة ؛
- (b) اتخاذ و / أو الانخراط في أي إجراء بغرض التلاعب في عمليات تنفيذ الشركة ؛
- (c) اتخاذ و / أو الانخراط في أي إجراء بغرض التلاعب بمنصة (منصات) التداول الخاصة بالشركة ؛
- (d) تقديم الطلبات على أساس المعلومات السرية المميزة (أي التداول من الداخل) ؛
- (e) وضع الأوامر على أساس الأسعار المتلاعب بها نتيجة لأخطاء النظام و / أو أعطال النظام ؛
- (f) الانخراط في معاملات منسقة من قبل الأطراف ذات الصلة للاستفادة من أخطاء الأنظمة و / أو التأخير في تحديث الأنظمة ؛
- (g) الانخراط في تجارة المراجعة ، مثل "تحكيم المبادلة" "المراجعة الكامنة" و / أو "المراجعة المكافأة" ؛
- (h) الانخراط في معاملات غير عادية مثل السكالينج و / أو الدخول في مراكز لفترة تعسفية قصيرة من الزمن و / أو عرض أنماط التداول التي تنطوي على ما تعتبره الشركة تغييرات مفاجئة وكبيرة في حجم التداول ؛
- (i) محاولة عن عمد للاستفادة من حقيقة أن سعر السهم ينخفض عادة بمقدار توزيعات الأرباح المتوقعة في اليوم التالي لتاريخ توزيع الأرباح. في مثل هذه الحالة ، تحتفظ الشركة بالحق في تطبيق تعديل توزيع الأرباح في شكل من أشكال تداول الأرباح دون إشعار مسبق أو موافقة وفقاً لتقدير الشركة وحدها. في حالة المراكز القصيرة ، يتم احتساب تعديل الأرباح التي يمكن خصمها من حساب العميل على النحو التالي تعديل الأرباح = (حجم العقد) * (حجم العقد) * (توزيع الأرباح) ؛
- (j) استخدام أي منهجية أو استراتيجية أو خطة أو جهاز قد يؤثر سلباً على قدرة الشركة على إدارة المخاطر بشكل فعال و / أو قدرة الشركة على الامتثال للالتزامات والخدمات المالية ؛
- (k) السماح لطرف ثالث ، والذي لم يتم إخطار الشركة به كشخص مفوض والذي ليس صاحب الحساب ، بالتداول على حساب العميل ؛
- (l) تداول على حسابات متعددة من عنوان IP واحد و / أو من جهاز واحد ؛
- (m) استخدام عنوان IP بخلاف عنوان IP للموقع الجغرافي للعميل ؛
- (n) استخدام أي برنامج يطبق تحليل الذكاء الاصطناعي على أنظمة و / أو منصات (منصات) الشركة ؛
- (o) استخدام أي نوع من العنكبوت أو الفيروس أو الدودة أو حصان طروادة أو قنبلة موقوتة و / أو أي رموز و / أو تعليمات أخرى مصممة لتثويبه أو حذف أو إتلاف و / أو تفكيك المنصة (المنصات) و / أو نظام الاتصالات و / أو أي نظام للشركة ؛
- (p) إرسال أي اتصال تجاري غير مرغوب فيه غير مسموح به بموجب القانون المعمول به و / أو اللوائح المعمول بها ؛
- (q) اتخاذ و / أو الانخراط في أي إجراءات من شأنها و / أو قد تنتهك سلامة نظام (أنظمة) كمبيوتر الشركة و / أو النظام الأساسي (المنصات) و / أو تتسبب في خلل في هذا النظام (الأنظمة) و / أو إيقافه عملية؛

(r) الوصول و / أو محاولة الحصول بشكل غير قانوني ، و / أو إجراء هندسة عكسية و / أو التحايل على أي إجراءات أمنية طبقتها الشركة على المنصة (الأنظمة) ؛
(s) اتخاذ و / أو الانخراط في أي إجراء من المحتمل أن يسمح بالوصول غير المنتظم و / أو غير المصرح به و / أو استخدام المنصة (المنصات).

في حالة قيام العميل بالانخراط و / أو اتخاذ أي من الإجراءات المذكورة في الفقرة 11.1 ، أو يجب أن تحدد الشركة وفقاً لتقديرها الخاص ، أن العميل قد شارك و / أو حاول الانخراط و / أو اتخذ أيًا من الإجراءات المذكورة في الفقرة 11.1 ، تحتفظ الشركة بالحق في اتخاذ الإجراءات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- (a) تعديل فروق الأسعار المتاحة للعميل ؛ و / أو
(b) تقييد وصول العميل إلى عروض الأسعار المتدفقة والمتداولة على الفور ، بما في ذلك تقديم عرض أسعار يدوي فقط ؛ تقديم تأخيرات زمنية تصل إلى 6 ثوانٍ بين تقديم العميل للطلب وفتح الطلب على منصات التداول الإلكترونية (لمنع السكالبينج) ؛ و / أو
(c) الحصول من حساب العميل على أي أرباح تداول تاريخية حققها العميل من خلال إساءة استخدام السيولة على النحو الذي تحدده الشركة في أي وقت خلال العلاقة التجارية بين الشركة والعميل ؛ و / أو
(d) رفض طلب أو إلغاء تداول ؛ و / أو
(e) الإنهاء الفوري لأي اتفاقية تعاقدية بين الشركة والعميل.

11.2. أخطاء في الأسعار

(a) من المحتمل أن تحدث أخطاء أو سهو أو اقتباسات خاطئة (خطأ مادي) فيما يتعلق بمنتجات الشركة ، والتي تكون خطأً من قبل الشركة أو أي طرف ثالث ، غير صحيحة جوهرياً عند مراعاة ظروف السوق وعروض الأسعار في الصكوك التي كانت سائدة في ذلك الوقت. قد يتضمن الخطأ الجوهري سعراً أو تاريخاً أو وقتاً أو خاصية أخرى غير صحيحة للمنتج أو أي خطأ أو عدم وضوح أي معلومات.

إذا كانت التجارة قائمة على خطأ جوهري ، تحتفظ الشركة بالحق في اتخاذ الإجراءات التالية دون موافقة العميل:

- (1) تعديل أحكام وشروط العقد لتعكس ما تعتبره الشركة السعر العادل في وقت إبرام العقد ولم يكن هناك أي خطأ جوهري ؛
- (2) إغلاق التجارة وأي عقود مفتوحة ناتجة عنها ؛
- (3) إبطال العقد من البداية ؛ و / أو
- (4) الامتناع عن اتخاذ إجراءات لتعديل أو إلغاء العقد.

(b) ستمارس الشركة الحق (الحقوق) في الفقرة 11.2 (أ) في أقرب وقت ممكن عملياً بعد أن تدرك الشركة الخطأ المادي. إلى الحد الممكن عملياً ، ستقوم الشركة بإخطار العميل مسبقاً بأي إجراء تتخذه الشركة بموجب هذا البند ؛ ولكن إذا لم يكن ذلك ممكناً ، فستقوم الشركة بإخطار العميل في أقرب وقت ممكن بعد

ذلك. لن تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل عن أي خسارة أو تكلفة أو مطالبة أو طلب أو نفقة تكبدها أو عانى منها العميل (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الخسائر غير المباشرة أو التبعية)، الناشئة عن أو المرتبطة بالخطأ الجوهري بما في ذلك حيث خطأ مادي ناشئ عن خدمة معلومات تعتمد عليها الشركة.

(c) في حالة حدوث خطأ جوهري وممارسة الشركة لحقوقها بموجب الفقرة 11.2 (أ)، يجوز للشركة، دون سابق إنذار، تعديل حساب العميل أو تتطلب دفع أي أموال إلى العميل فيما يتعلق بالعقد، كونه موضوع الخطأ الجوهري، يتم دفعه للشركة كدين مستحق الدفع للشركة عند الطلب.

11.3. إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول في أن العميل قد انتهك شروط الفقرة 11.1 و / أو 11.2، فيحق له اتخاذ إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة الواردة في الفقرة 31 من هذه الاتفاقية

12. السلامة

12.1. يوافق العميل على الحفاظ على السرية وعدم الكشف عن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل لأي شخص ثالث.

12.2. تقبل الشركة فقط تعليمات العميل و / أو ممثليهم المعتمدين وفقاً لـ "توكيل" رسمي. لتجنب الشك، لا يعتبر الممثلون المعتمدون عملاء للشركة. ومع ذلك، سنتظر الشركة في أي تعليمات من ممثل مفوض قادمة مباشرة من العميل، ويجوز للشركة التصرف بناءً على هذه التعليمات دون الحاجة إلى تأكيد صحتها أو صحتها.

12.3. بالإضافة إلى أي شيء آخر محدد أعلاه، يجوز للشركة الاعتماد على أي تعليمات قادمة من أي شخص بحوزته رموز دخول العميل كما لو كانت هذه التعليمات واردة من العميل، دون قيام الشركة بإجراء أي استفسار آخر.

12.4. العميل مسؤول عن الاحتفاظ بأي معلومات تتعلق بتعاملاته مع الشركة، خاصة وسرية. لن تتحمل الشركة أي مسؤولية في حالة وصول أي شخص إلى وصول غير مصرح به إلى أي معلومات تتعلق بتعاملات العميل مع الشركة، حيث تكون هذه المعلومات:

(a) التي يحتفظ بها العميل

(b) أن يتم إرساله عبر البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى من قبل العميل إلى الشركة و / أو أي طرف آخر مفوض من الشركة

(c) يتم إرسالها عبر العميل أو بأي وسيلة أخرى من قبل الشركة إلى العميل و / أو أي ممثل مفوض.

12.5. إذا كشف العميل ، تحت أي ظرف من الظروف ، عن رموز الوصول الخاصة به إلى أي شخص ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، فلن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة قد تنشأ ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، الخسائر المالية و / أو فقدان الفرصة بسبب الإجراءات و / أو السهو .

12.6. يوافق العميل على إخطار الشركة على الفور إذا علم أو اشتبه في أن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل قد تم الكشف عنها أو ربما تم الكشف عنها لأي شخص غير مصرح به. ستتخذ الشركة بعد ذلك خطوات لمنع أي استخدام إضافي لبيانات الوصول هذه وستصدر بيانات الوصول البديلة. لن يتمكن العميل من تقديم أي أوامر حتى يتلقى بيانات الوصول البديلة. يوافق العميل على أن الشركة غير قادرة على تحديد أي حالات حصل فيها شخص ، بخلاف العميل أو ممثله المعتمد (حيثما ينطبق ذلك) ، على الوصول إلى برميئاته أو معلوماته ، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول و رقم حساب العميل عندما يتم إرسال ما سبق بين الأطراف أو أي طرف آخر ، باستخدام الإنترنت أو غيرها من مرافق اتصالات الشبكة أو البريد أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى ، مع بيانات اعتمادهم دون موافقتهم الصريحة.

12.7. يوافق العميل على أنه سيتعاون مع أي تحقيق قد تجريه الشركة في أي سوء استخدام أو يشتبه في إساءة استخدامه لبيانات الوصول أو رقم حساب العميل الخاص به.

12.8. تحتفظ الشركة بالحق في إبطال وصول العميل و / أو وصول أي ممثل مفوض إلى البرنامج في أي وقت ، حيث يرون ذلك ضروريًا و / أو إلغاء تنشيط حساب العميل ، دون أي التزام تجاه العميل.

12.9. في حالة عدم قيام العميل بأي نشاط و / أو معاملات لفترة من الوقت ، حسبما تحدده الشركة في حدود المعقول ، تحتفظ الشركة بالحق في إجراء فحوصات إضافية و / أو طلب وثائق إضافية من العميل قبل السماح له بذلك استئناف أي نشاط مع الشركة.

13. وضع وتنفيذ الأوامر

13.1. ستضع الشركة الطلبات المقدمة عبر الوسائل المذكورة أدناه على نظام التداول الإلكتروني للشركة.

يمكن للعملاء التقدم من خلال المنصة (المنصات) باستخدام بيانات الوصول الخاصة بهم الصادرة عن الشركة لهذا الغرض ، شريطة تقديم جميع التفاصيل الأساسية

13.2. في حالة عدم إرسال المعلومات إلى الشركة عبر الوسائل المعتمدة ، أو عندما يسيء العميل تفسير أي تعليمات و / أو معلومات ، يتحمل العميل مسؤولية إجراء التعديلات اللازمة ولن تتحمل الشركة أية مسؤولية عن أي خسارة ، سواء كانت مالية أو فرصة فيما يتعلق بالتعليمات المذكورة.

13.3. يتم تنفيذ الطلبات وفقاً لسياسة أفضل تنفيذ وتنفيذ الأمر ، وهي ملزمة للعميل.

13.4. ستبذل الشركة جهودًا معقولة لتنفيذ الطلب ، ولكن من المتوقع عليه والمفهوم أنه على الرغم من الجهود المعقولة التي تبذلها الشركة ، قد لا يتم نقلها أو تنفيذها دائمًا على الإطلاق لأسباب خارجة عن سيطرة الشركة.

13.5. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة تنشأ عن الاتصالات المتأخرة أو غير المستلمة التي ترسلها الشركة إلى العميل.

13.6. عندما يقوم العميل بتعيين ممثل مفوض للتعامل مع الشركة نيابة عنه ، ويرغب في إلغاء تعيينه / تعيينها ، يجب عليه إخطار الشركة كتابيًا بإخطار لمدة يومين (2). إلى أن تتلقى الشركة الإشعار المذكور ، يجب أن تكون أي تعليقات قد تتلقاها الشركة من الممثل المفوض

(a) تعتبر صالحة

(b) الالتزام التام بالعميل

13.7. يجب على الشركة تزويد العميل بتقارير كافية عن طلباته. لهذا السبب ، ستزود الشركة العميل بإمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى حساب العميل الخاص به عبر المنصة (المنصات) التي يستخدمها

العميل ، والتي ستزوده بمعلومات كافية للامتثال لقواعد CySEC فيما يتعلق بتقارير طلبات العميل المتطلبات. يفهم العميل ويوافق على أن هذه التقارير تعتبر تقارير تقدمها الشركة للعميل في وسط دائم. قد لا تزود الشركة العميل ببيانات حساب فيما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة من خلال ما هو غير مذكور أعلاه. إذا كان لدى العميل سبب للاعتقاد بأن التقرير خاطئ أو إذا لم يتلق العميل أي تقرير في الوقت المناسب ، فيجب على العميل الاتصال بالشركة بعشرة أيام عمل من تاريخ إرسال شركة الطلب أو كان يجب أن يكون تم إرساله (في حالة عدم إرسال التأكيد). إذا لم يعبر العميل عن أي اعتراضات خلال هذه الفترة ، فإن المحتوى يعتبر موافقًا عليه من قبله ويُعتبر نهائيًا.

13.8. يمكن تقديم الطلبات خلال ساعات التداول العادية للشركة ، والمتاحة على موقعها الإلكتروني ، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر. يجوز للعميل اختيار التواصل مع الشركة للحصول على الدعم وأي تعليمات ، بخلاف الطلبات ، بأي من اللغات المتاحة على موقع الشركة الإلكتروني خلال ساعات العمل.

13.9. باستثناء الحالات التي يسمح بها البرنامج ، تكون جميع أوامر تداول الأدوات المالية التي تقدمها الشركة نهائية ولا يمكن إلغاؤها أو حذفها ، ما لم توافق الشركة صراحة على هذا الإلغاء أو الحذف و / أو ما لم يُنص على خلاف ذلك في أي من الوثائق القانونية للشركة.

14. رفض أوامر عميل

14.1. دون الإخلال بأية أحكام أخرى هنا ، يحق للشركة ، في أي وقت ووفقًا لتقديرها ، دون إعطاء أي إشعار أو تفسير للعميل لتقييد نشاط التداول الخاص بالعميل ، أو لإلغاء الطلبات ، أو لرفض أو إرسال أو تنفيذ أي طلب العميل ، وليس للعميل الحق في المطالبة بأي أضرار أو أداء محدد أو تعويض من أي نوع من الشركة ، في أي من الحالات التالية:

- (a) تم قطع الاتصال بالإنترنت أو الاتصالات.
(b) نتيجة لطلب السلطات التنظيمية أو الإشرافية في قبرص أو أمر محكمة أو سلطات مكافحة الاحتيال أو سلطات مكافحة غسل الأموال.
(c) في حالة الشك في قانونية أو صدقية الأمر.
(d) حدث حدث قوة قاهرة.
(e) في حالة تقصير العميل.
(f) أرسلت الشركة إشعارًا بإنهاء الاتفاقية إلى العميل.
(g) يرفض نظام الشركة الأمر بسبب حدود التداول المفروضة.
(h) في ظروف السوق غير الطبيعية.
(i) لا يحتفظ العميل بأموال كافية في رصيده للأمر المحدد.

15. الأحداث الافتراضية

15.1. يشكل كل مما يلي "حدثًا افتراضيًا":

- (a) فشل العميل في أداء أي التزام مستحق للشركة.
(b) إذا تم تقديم طلب بشأن العميل بموجب قانون الإفلاس القبرصي أو أي قانون معادل في ولاية قضائية أخرى (إذا كان العميل فردًا) ، أو في حالة شراكة ، فيما يتعلق بواحد أو أكثر من الشركاء ، أو إذا يتم تعيين شركة أو متلقي أو وصي أو متلقي إداري أو مسؤول مشابه ، أو إذا قام العميل بترتيب أو تكوين مع دائني العميل أو أي إجراء مماثل أو مشابه لأي مما سبق يبدأ فيما يتعلق بالعميل.
(c) يتعذر على العميل دفع ديون العميل عند استحقاقها.
(d) عندما يكون أي إقرار أو ضمان يقدمه العميل في الفقرة 23 غير صحيح أو يصبح غير صحيح.
(e) يموت العميل (إذا كان العميل فردًا) أو يُعلن أنه غائب أو يصبح غير سليم العقل.
(f) أي ظرف آخر تعتقد فيه الشركة بشكل معقول أنه من الضروري أو المرغوب فيه اتخاذ أي إجراء منصوص عليه في الفقرة 31.
(g) يتطلب الإجراء المنصوص عليه في الفقرة 31.1 من قبل هيئة أو هيئة أو محكمة تنظيمية مختصة.
(h) تعتبر الشركة بشكل معقول أن العميل يُشرك الشركة في أي نوع من الاحتيال أو عدم قانونية أو خرق اللوائح المعمول بها أو أن الشركة معرضة لخطر التورط في أي نوع من الاحتيال أو عدم القانونية أو خرق اللوائح المعمول بها إذا استمرت في تقديم خدمات للعميل ، حتى عندما لا يكون ذلك بسبب خطأ العميل.
(i) تعتبر الشركة بشكل معقول أن هناك انتهاكًا جوهريًا من قبل العميل للمتطلبات المحددة بموجب تشريعات جمهورية قبرص أو البلدان الأخرى التي لها ولاية قضائية على العميل أو أنشطته التجارية ، مثل كونها مادية تحدها الشركة بحسن نية.
(j) إذا اشتبهت الشركة في أن العميل متورط في أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهابي أو تزوير بطاقة أو أنشطة إجرامية أخرى.

k) تشتهب الشركة بشكل معقول في أن العميل قام بإجراء محظور على النحو المنصوص عليه في الفقرة 14.1.

(a) تشك الشركة بشكل معقول في أن العميل أجرى تداولاً مسيئاً مثل ، على سبيل المثال لا الحصر ، القنص أو السكالينج أو صيد النقاط أو التحوط (Snipping, Scalping, Pip-hunting, Hedging) أو تداول (لعب) الفجوة ، فتح مركز أو وضع أوامر "إيقاف الشراء" أو "إيقاف البيع" قبل إصدار البيانات المالية أو المراجعة أو التلاعب أو مزيج من التغذية الأسرع / الأبطأ.

(m) تشتهب الشركة بشكل معقول في أن العميل فتح حساب العميل عن طريق الاحتيال.

(n) تشتهب الشركة بشكل معقول في أن العميل قام بالتزوير أو استخدم بطاقة مسروقة لتمويل حساب العميل الخاص به.

15.2. في حالة حدوث حدث تقصير ، يجوز للشركة ، وفقاً لتقديرها المطلق ، في أي وقت وبدون إشعار خطي مسبق ، اتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات التالية:

- إنهاء هذه الاتفاقية على الفور دون إشعار مسبق للعميل.
- إلغاء أي مراكز مفتوحة.
- منع الوصول بشكل مؤقت أو دائم إلى المنصة (المنصات) أو تعليق أو حظر أي وظائف للمنصة (المنابر).
- رفض أو رفض أو إرسال أو تنفيذ أي طلب من العميل.
- تقييد نشاط تداول العميل.
- في حالة الاحتيال ، يعيد الأموال إلى المالك الحقيقي أو وفقاً لتعليمات سلطات إنفاذ القانون في البلد المعني.
- إلغاء أو عكس أي أرباح تم تحقيقها من خلال التداول المسمي أو تطبيق الذكاء الاصطناعي في حساب العميل.
- اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن أي خسائر تكبدتها الشركة.

16. قواعد التعامل مع اموال العميل

16.1. ستقوم الشركة على الفور بوضع أي أموال للعميل تتلقاها في حساب (حسابات) منفصلة واحدة أو أكثر مع مؤسسات ائتمانية موثوقة وسيتم فصل أموال العميل عن أموال الشركة الخاصة ولا يمكن استخدامها في سياق أعمالها. يتم التعامل مع أموال العميل ، في جميع الأوقات ، وفقاً لقواعد "أموال العميل" المعمول بها ، كما يتم تعديلها من وقت لآخر.

16.2. ستقوم الشركة بإيداع أموال العميل في حساب منفصل واحد أو أكثر لدى مؤسسة ائتمانية داخل أو خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية ("EEA") ، منفصلة عن أموال الشركة. وهذا يعني أن جميع أموال العميل يتم التعامل معها على أنها تابعة لعملاء الشركة ولن يستخدموها تحت أي ظرف من الظروف للوفاء بأي من التزاماتهم في أي وقت. سيتم تجميع أموال العميل بأموال تخص عملاء آخرين في حساب منفصل ، والذي سيكون بمثابة حساب شامل. لذلك ، لن يكون هناك عميل واحد لديه مطالبة مقابل مبلغ

محدد في حساب معين في حالة الإفلاس. يجب أن تكون مطالبة أي عميل ضد الأموال المحتفظ بها في الحساب المنفصل.

16.3. يجوز للطرف الثالث الذي ستودع الشركة معه أموال العميل أن تحتفظ بها في حساب شامل وقد لا يكون من الممكن فصلها عن أموال العميل ، أو أموال الطرف الثالث. في حالة الإعسار أو أي إجراءات مماثلة أخرى فيما يتعلق بهذا الطرف الثالث ، قد يكون لدى الشركة مطالبة غير مضمونة فقط ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل ، وسيعرض العميل لمخاطر تلقي الأموال من قبل الشركة من الطرف الثالث غير كافية لتلبية مطالبات العميل بالمطالبات المتعلقة بالحساب ذي الصلة. لا تقبل الشركة أي مسؤولية أو مسؤولية عن أي خسائر ناتجة.

16.4. لن تدفع الشركة أي فائدة على أموال العميل المحتفظ بها نيابةً عن العميل ، بغض النظر عما إذا كانت الشركة تتلقى فائدة على تلك الودائع من مؤسسة (مؤسسات) الائتمان التي يحتفظ بها أموال العميل.

16.5. ستمارس الشركة مهارات ورعاية ومثابرة معقولة في الاختيار والتعيين والمراجعة الدورية للمؤسسات الائتمانية التي ستحتفظ بها أموال العميل ، وفقاً لالتزاماتها التنظيمية. تحقيقاً لهذه الغاية ، تأخذ الشركة في الاعتبار التصنيف الائتماني للمؤسسة (المؤسسات) قبل إيداع أي أموال العميل ، وتتخذ خطوات معقولة لمراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بهم بشكل دوري. يجوز للشركة استخدام مؤسسات متعددة لضمان التنويع وتخصيص حدود النسبة المئوية الداخلية لكل مؤسسة تقرر استخدامها. ستعطي الشركة تعليمات للمؤسسة (المؤسسات) فيما يتعلق بتحويل حركة (أموال) العميل وحركتها. عندما يكون للعميل مركز مفتوح ، تحتفظ الشركة بالحق في مقاصة أي خسائر غير محققة تم تكبدها مقابل أي من أموال العميل التي تحتفظ بها الشركة ، في أي حساب. وهذا يعني أنه يجوز للشركة تحويل أي أو جزء من أي خسائر غير محققة يتكبدها العميل من الحساب المنفصل إلى حساب الشركة. على العكس من ذلك ، يجوز للشركة تحويل أي أرباح غير محققة تكبدها العميل نتيجة لمركز مفتوح من حساب خاص بهم إلى حساب Omnibus.

16.6. قد تخضع أموال العميل المحتفظ بها خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية للولاية القضائية لتلك المنطقة ، وبالتالي قد تختلف حقوق العميل وفقاً لذلك. لن تكون الشركة مسؤولة عن ملاءة أو أفعال أو إغفالات أي مؤسسة يتم الاحتفاظ بأموال العميل معها ، بغض النظر عن الولاية القضائية.

16.7. ستقوم الشركة بإجراء تسوية للأموال في نهاية كل يوم عمل ، وستواصل الشركة أي تحويل مطلوب من أو إلى الحساب المنفصل في يوم العمل التالي ، ما لم يكن ذلك ممكناً لأي سبب.

16.8. الشركة عضو في صندوق تعويض المستثمرين (ICF). لذلك ، وفقاً لتصنيفه ، يحق للعميل الحصول على تعويض من ICF في حالة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. تم العثور على مزيد من التفاصيل في وثيقة الشركة "صندوق تعويض المستثمرين".

16.9. تم الاتفاق على أنه يحق للشركة تحويل أموال العميل إلى الخلف أو المتنازل لهم أو المنقول إليهم أو المشتريين ، مع إشعار خطي مسبق قبل 15 يوم عمل للعميل لأغراض الفقرة 31.2 من اتفاقية العميل.

17. حسابات العملاء, الايداعات والسحوبات/اعادة الاموال

17.1. يجب على الشركة فتح حساب (حسابات) عميل أو أكثر للعميل للسماح له بوضع أوامر في أدوات مالية معينة.

17.2. من المتفق عليه والمفهم أن أنواع حسابات العملاء المختلفة التي تقدمها الشركة وخصائص حسابات العملاء هذه موجودة على موقع الويب وتخضع للتغيير وفقاً لتقدير الشركة ووفقاً للفقرة 30 أدناه.

17.3. سيتم تنشيط حساب العميل عند قيام العميل بإيداع الحد الأدنى للإيداع الأولي بقيمة 250 يورو أو 250 دولاراً ، وفقاً لعملة الحساب الخاصة به ، وفقاً لما تحدده الشركة وتعديله وفقاً لتقديرها من وقت لآخر. قد يختلف الحد الأدنى للإيداع الأولي وفقاً لنوع حساب العميل المقدم للعميل.

17.4. إذا قام العميل بإيداع ، يجب على الشركة أن تضيف إلى حساب العميل ذي الصلة المبلغ الذي تلقتته الشركة بالفعل في غضون يوم عمل واحد بعد المبلغ الذي تم مسحه في الحساب المصرفي للشركة.

17.5. إذا لم يتم إيداع الأموال المرسلة من قبل العميل في حساب العميل عندما كان من المفترض أن يقوم بذلك ، يجب على العميل أن يخطر الشركة ويطلب من الشركة إجراء تحقيق مصرفي في التحويل. يوافق العميل على أن العميل سيدفع أي رسوم للتحقيق ويتم خصمها من حساب العميل الخاص به أو يتم دفعها مباشرة إلى البنك الذي يقوم بالتحقيق. يفهم العميل ويوافق على أنه من أجل إجراء التحقيق ، يجب على العميل تزويد الشركة بالمستندات والشهادات المطلوبة.

17.6. يحق للعميل سحب أمواله على قدم المساواة مع الهامش المجاني المتاح في حسابه (حساباته) ، مع مراعاة أي قيود سارية بشأن تشغيله ، وأي حق أو قيود أخرى على هذا السحب. يجب أن يتجاوز الحد الأدنى لمبلغ السحب 100 يورو أو 100 دولار. تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلب السحب في الحالات التي يكون فيها لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنه تم وضع التعليمات المذكورة لإساءة استخدام سياسة حماية الرصيد السلبي للشركة ("NBP").

17.7. لن تكون أي تحويلات سارية إلا بعد أن تقوم أنظمة الشركة بخصم أو خصم الأموال ذات الصلة في الحساب (الحسابات) ذات الصلة ، وبينما ستبذل الشركة كل الجهود المعقولة لضمان إجراء أي تحويلات في الوقت المناسب ، فإن الشركة لا يمكنني ضمان المدة التي قد تستغرقها هذه العملية. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي تأخير أو خسائر أخرى قد تنشأ إذا قدم العميل ، على سبيل المثال ، للشركة معلومات خاطئة أو غير كاملة.

17.8. يتم إيداع أي أموال يحولها العميل إلى الشركة لأغراض تمويل حسابه في حسابها في تاريخ القيمة ، بعد خصم أي رسوم تحويل أو رسوم أخرى تفرضها المؤسسة (المؤسسات) المالية ، أو أي وسيط مشارك في العملية إرسال أو استقبال الأموال. يجوز للشركة ، وفقاً لتقديرها الخاص ودون أي التزام ، صناديق الائتمان التي لا تزال قيد التحويل قبل تاريخ القيمة إلى حساب العميل. الشركة غير مسؤولة عن أي تأخير عندما يكون السبب خارج عن سيطرتها.

17.9. لن تقوم الشركة بإيداع الأموال في حساب العميل إلا بعد أن تقتنع ، من بين معايير أخرى ، بأن الأموال يتم إرسالها من قبل العميل أو الممثل المعتمد للعميل من حساب باسمهم ، وأن الأموال لا تخرق أي مصطلح يحتوي عليه ضمن الاتفاقية و / أو القانون.

17.10. يحق للشركة طلب معلومات و / أو وثائق إضافية من أجل التأكد من أن تعاملات العميل مع الشركة ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، عمليات الإيداع والسحب مشروعة و / أو لأي سبب آخر للائتمان للوائح التنظيمية الخاصة بالشركة. التزامات. يتفهم العميل ويوافق على أنه في ظل هذه

الظروف و / أو في الحالات التي لا يتم فيها تقديم المعلومات و / أو الوثائق الإضافية في الوقت المناسب ، فقد يكون هناك تأخير في معالجة المعاملة و / أو قد يتم رفض المعاملة.

17.11. عند تلقي الشركة لتعليمات من العميل بسحب الأموال من حساب العميل ، ستسعى الشركة جاهدة لمعالجة طلب العميل في غضون (1) يوم عمل وستدفع المبلغ المذكور في غضون أربعة (4) إلى سبعة (7) أيام عمل ، إذا تم استيفاء المتطلبات التالية:

- تتضمن تعليمات السحب جميع المعلومات المطلوبة ؛
- التعليمات هي إجراء تحويل إلى الحساب الأصلي (سواء كان ذلك حساباً مصرفياً أو حساب نظام دفع وما إلى ذلك) الذي تم إيداع الأموال منه في الأصل في حساب العميل ؛
- الحساب الذي سيتم التحويل إليه يخص العميل ؛
- في لحظة الدفع ، يتجاوز رصيد العميل المبلغ المحدد في تعليمات السحب بما في ذلك جميع رسوم الدفع ؛
- لا يوجد حدث قوة قاهرة يمنع الشركة من الانسحاب.

(f) لن يتم السحب إلا من مصدر باسمك. لاحظ أن بعض البنوك وشركات بطاقات الائتمان قد تستغرق وقتاً في معالجة المدفوعات ، خاصةً بالعملات التي يشارك فيها البنك المراسل في المعاملة.

(g) يرجى ملاحظة أن فشل العميل في إكمال إجراءات العناية الواجبة للشركة بما في ذلك جميع الوثائق المطلوبة بما يرضي الشركة بالكامل قد يؤثر على قدرة العميل على سحب أي و / أو جميع أمواله.
(h) إذا طلبت سحب مبلغ من حسابك ولم تتمكن من الامتثال التام لطلبك دون إغلاق بعض و / أو جميع مراكز المفتوحة ، فلن نلتزم بالطلب حتى تقوم بإغلاق مراكز كافية للسماح للشركة لجعل الانسحاب.

17.12. من المتوقع عليه والمفهم أن الشركة لن تقبل مدفوعات الغير أو الدفعات المجهولة في حساب العميل ولن تقوم بالسحب لأي طرف ثالث أو حساب مجهول.

17.13. علاوة على ذلك ، عندما لا تكون الشركة راضية عن ما ورد أعلاه وترفض معاملة واردة ، فإنها تحتفظ بالحق في إعادة الأموال إلى المرسل صافياً من أي رسوم أو رسوم تحويل قد تتكبدها. سيتم إرسال أي سحب إلى المصدر نفسه حيث تم استلام الأموال. لن تنحرف الشركة إلا عن هذه السياسة حيث يعتقدون ، وفقاً لتقديرهم الخاص ، أن هذا ضروري.

17.14. تنص سياسة الشركة على ضمان إرسال جميع عمليات السحب ، سواء جزئياً أو بالكامل من الأموال التي يودعها العميل معه إلى نفس المصدر الذي جاءت منه الأموال. عندما تكون الشركة غير قادرة على القيام بذلك ، لأي سبب من الأسباب ، ورهنا بأي قيود بموجب النظام التنظيمي ، يجب على الشركة إعادة الأموال على النحو المطلوب جزئياً أو كلياً ، بعد خصم أي رسوم تحويل أو رسوم أو خصومات أخرى تتكبدها شركة.

17.15. تحتفظ الشركة بالحق في قبول أو رفض أي تمويل و / أو طلب سحب من العميل اعتماداً على طريقة الدفع التي يختارها العميل ، وقد يقترحون على العميل بديلاً لطلبهم.

17.16. علاوة على ذلك ، تحتفظ الشركة بالحق في رفض أي تمويل و / أو طلب سحب حيث يعتقدون أن هذا الطلب قد يؤدي إلى خرق أي التزام قانوني و / أو تنظيمي. وهذا يشمل الحالات التي تكون فيها الشركة غير راضية عن الوثائق المقدمة من العميل. في هذه الحالة ، تحتفظ الشركة بالحق في عكس المعاملة جزئياً أو كلياً ، بعد خصم أي رسوم تحويل أو رسوم أو خصومات أخرى تكبدها. يدرك العميل أنه قد تكون هناك حالات حيث لن تكون الشركة قادرة على تزويد العميل بشرح لماذا لا يمكنهم متابعة طلبهم.

17.17. يجوز للعميل إرسال طلب التحويل الداخلي للأموال إلى حساب عميل آخر يمتلكه لدى الشركة. تخضع التحويلات الداخلية لسياسة الشركة من وقت لآخر.

17.18. عندما يحتفظ العميل بأموال في حسابات مختلفة مع الشركة ، يجوز للشركة دمج هذه الأموال من وقت لآخر وبدون إذن العميل.

17.19. عندما يمتلك العميل عدة حسابات مع الشركة ، وتعكس الشركة أي معاملة من العميل لأي سبب ، يجوز للشركة دمج أموال العميل المحتفظ بها في تلك الحسابات ، كما هو موضح أعلاه.

17.20. يجب على العميل تقديم أي طلبات تتعلق بإدارة حسابه (حساباته) عبر لوحة تحكم العميل الخاصة به.

17.21. ستتخذ الشركة خطوات معقولة لضمان إبقاء العميل على علم بالتقدم المحرز في أي تمويل و / أو طلب سحب ، خاصة فيما يتعلق بأوقات المعالجة وأي وثائق مطلوبة قد تؤدي إلى تأخير في حالة عدم وجودها. يدرك العميل أنه قد تكون هناك حالات لا تستطيع فيها الشركة ضمان هذه الأوقات بسبب أحداث خارجة عن سيطرتهم.

17.22. عندما يتلقى العميل الأموال من الشركة عن طريق الخطأ ، يوافق العميل على الاحتفاظ بمثل هذا المبلغ في صندوق الائتمان لصالح الشركة أو المالك المستفيد. في حالة استخدام العميل لأية أموال تم إرسالها إليه عن طريق الخطأ ، سيكون للشركة مطالبة بهذه الأموال ، بالإضافة إلى أي ربح ناتج عن استخدام تلك الأموال ، نيابة عن المالك المستفيد. وبنفس الطريقة ، لا يجوز للشركة تعويض العميل عن أي خسائر يتكبدها العميل نتيجة لاستخدامه الأموال المذكورة. تبقى المطالبة بكامل المبلغ.

17.23. عندما يُطلب من الشركة القيام بذلك بموجب القانون و / أو أي قواعد معمول بها ، فإنها تحتفظ بالحق في خصم أي مبلغ من حساب (حسابات) العميل.

17.24. تحتفظ الشركة بالحق في مقاصة أي مسؤولية عنها بموجب الاتفاقية ، سواء الحالية أو المستقبلية أو المصفاة أو غير المصفاة. عندما يتم التعبير عن المطالبات التي سيتم مقاصتها لها بعملة مختلفة ، يجوز للشركة تحويل المطالبات المذكورة بسعر صرف في السوق.

17.25. عندما تقوم الشركة بتعويض أي مبلغ مستحق عن طريق خصمه من حساب (حسابات) العميل ، ستعتبر الشركة الالتزام مستوفى ومفرغاً. تحتفظ الشركة بحقها في أي التزام لا يمكن اعتباره مستوفى.

17.26. لا تقوم الشركة بمعالجة أي عملية استرداد مبالغ. في هذا الصدد ، نحث العملاء على الرجوع إلى واتباع إجراءات سحب الشركة ، كما هو موضح في أحكام هذا القسم.

18. حسابات العملاء المجمدة والغير فعالة

18.1. إذا كان حساب العميل غير نشط لمدة ثلاثة (3) أشهر أو أكثر (على سبيل المثال ، لا يوجد تداول ، ولا مراكز مفتوحة ، ولا سحبات أو ودائع) ، فسيتم فرض رسوم صيانة شهرية. يساوي الرسم 10 وحدات من عملة الحساب وسيتم خصمه في اليوم الأول من الشهر الذي يلي ثلاثة (3) أشهر من عدم النشاط.

18.2. إذا كان حساب العميل غير نشط لمدة عام واحد أو أكثر ، وبعد إخطار العميل في آخر عنوان معروف ، تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق حساب العميل وجعله خاملاً. تبقى الأموال في الحساب الخامل مستحقة للعميل ويجب على الشركة عمل سجلات والاحتفاظ بها وإعادة تلك الأموال عند طلب العميل في أي وقت بعد ذلك

19. الرسوم

19.1. قبل الدخول في أي معاملة مع الشركة عبر لوحة تحكم العميل أو غير ذلك ، يجب على العميل التأكد من أنه قد أخذ في الاعتبار أي وجميع الرسوم المطبقة مثل فرق (فروقات) ، وعمولات ، وعمليات مقايضة ، متوفرة على موقع الويب. تقع على عاتق العميل مسؤولية طلب المزيد من التوضيحات إذا تطلب ذلك. سيتم خصم أي رسوم مطبقة على الفور من حساب (حسابات) العميل.

19.2. قد لا يتم تمثيل جميع الرسوم من الناحية النقدية ، ولكن قد تظهر أيضًا في وحدات أخرى مثل النقاط ، والتي يمكن أن تختلف قيمتها اعتمادًا على الأداة. سيتمكن العميل من العثور على قيمة النقطة عبر جميع أدوات الشركة على موقع الويب ، من خلال الوصول إلى قسم مواصفات التداول على موقع الويب (يمكن العثور على معلومات جميع فئات الأصول في علامات تبويب منفصلة).

19.3. تحتفظ الشركة بالحق في تغيير ، من وقت لآخر ، أي رسوم تنطبق على تعاملات العميل مع الشركة. ستقوم الشركة بتزويد العميل بإشعار خطي مسبق حيث تعتبر التغييرات جوهرية ، ما لم يأتي هذا

التغيير نتيجة لظروف سوق غير متوقعة ، حيث قد تقوم الشركة بإخطار العميل في أو بعد الحدث. سيجد العميل أحدث المعلومات حول رسوم الشركة على موقع الويب.

19.4. في حالة عدم رضا العميل عن أي تغييرات قد تجريها الشركة على رسومها ، يجوز للعميل الاتصال بقسم الامتثال في الشركة و / أو إنهاء الاتفاقية وفقًا للأحكام الواردة هنا.

19.5. بالنسبة للمقايضات ، اعتمادًا على المركز المحفوظ به وأسعار الفائدة السائدة لزوج العملات المشترك في المعاملة ، قد يتم إضافة حساب العميل أو خصمه من التمويل. تتم العملية في الساعة 23:59 (بتوقيت الخادم) ويتم تحويل المبلغ الناتج تلقائيًا إلى عملة رصيد العميل.

19.6. يتم فرض رسوم المقايضة على كل مركز مفتوح (تداول مفتوح) يتم تركه بين عشية وضحاها لكل يوم عمل يبقى التداول مفتوحًا. يوم الأربعاء ، يتم تطبيق رسوم المقايضة لمدة 3 أيام على جميع أصول العملات الأجنبية والجمعة على المؤشرات من أجل حساب عطلة نهاية الأسبوع. تختلف رسوم المقايضة على كل أداة بناءً على مواصفات التداول الخاصة بها والتي يمكن العثور عليها على موقع الويب الخاص بتداول المواصفات

19.7. تفرض الشركة أسعار الفائدة الخاصة بها ، استنادًا إلى سعر الليلة الواحدة الذي توفره المصادر الخارجية الخارجية للشركة. تقوم الشركة بتحديث أسعارها بقدر ما تراه ضروريًا.

19.8. بالنسبة لبعض طرق الدفع هناك رسوم المعاملات. عندما يشارك العميل في نشاط الإيداع والسحب دون الدخول في أي نشاط تداول مع الشركة ، تحتفظ الشركة بالحق في فرض أي رسوم أو رسوم فيما يتعلق بطرق الدفع المحددة التي تراها الشركة ضرورية.

19.9. إذا دفعت الشركة أو تلقت أي رسوم أو حوافز لإدخال العميل ، فعليها إخطار العميل وفقًا للوائح المعمول بها.

19.10. يتعهد العميل بدفع جميع نفقات الطوابع المتعلقة بهذه الاتفاقية وأي وثائق قد تكون مطلوبة لتنفيذ المعاملات بموجب هذه الاتفاقية.

20. **تحصيل الضرائب**

20.1. من المتفق عليه والمفهوم أن العميل هو المسؤول الوحيد عن جميع الإيداعات والإقرارات الضريبية والتقارير التي يجب تقديمها إلى أي سلطة ذات صلة ، سواء كانت حكومية أو غير ذلك ، ودفع جميع الضرائب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي تحويل أو قيمة الضرائب المضافة) ، الناشئة عن أو فيما يتعلق بنشاطه التجاري مع الشركة فيما يلي.

20.2. قد يخضع الاستثمار في الأدوات المالية للضريبة اعتمادًا على الولاية القضائية حيث يكون العميل مقيمًا. ومع ذلك ، سيعتمد ذلك على الظروف الشخصية للعميل. يجب على العميل طلب المشورة الضريبية المستقلة إذا لم يكن متأكدًا من كيفية تأثير ذلك عليهم ، حيث لا تقدم الشركة أي استشارات مالية ، بما في ذلك المشورة الضريبية.

20.3. يدرك العميل أن قوانين الضرائب عرضة للتغيير ، وفي حالة حدوث ذلك ، تحتفظ الشركة بالحق في خصم أي مدفوعات ضريبية من حساب العميل ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، ضريبة

الدمغة أو ضريبة أرباح رأس المال أو أشكال أخرى من الضرائب والتي قد يتم فرضها فيما يتعلق بمعاملات العميل مع الشركة.

20.4. يدرك العميل أن بعض المعاملات في أدوات مالية معينة قد تحمل التزامًا ضريبيًا بموجب نظام ضريبة المعاملات المالية أو رسوم الدمغة أو ضريبة التحويل أو ضريبة الأرباح أو الضرائب المقطعة أو الضرائب أو الرسوم الأخرى في أي ولاية قضائية. في حالة وجود مثل هذا الالتزام الضريبي ، تقوم الشركة بنقله إلى العميل عن طريق الخصم من حساب العميل.

21. البيانات الشخصية والسرية

21.1. الشركة مسجلة لدى مكتب مفوض حماية البيانات الشخصية لأغراض معالجة البيانات الشخصية. لذلك ، يتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية للعميل ومعالجتها وفقًا لقانون حماية البيانات 2001 138 (I) ، بصيغته المعدلة من وقت لآخر.

21.2. من خلال الدخول في الاتفاقية ، يقدم العميل موافقة الشركة على تخزين ومعالجة البيانات التي قدموها للشركة عند التسجيل للحصول على حساب و / أو طوال علاقتهم. وهذا يشمل أي بيانات قد تعتبر حساسة. يحق للعميل سحب موافقته في أي وقت بإخطار الشركة كتابةً. ومع ذلك ، نظرًا لأن الشركة قد لا تكون قادرة على تزويد العميل بخدماتها ، إذا اختار العميل القيام بذلك ، تحتفظ الشركة بالحق في رفض الدخول في الاتفاقية أو إنهاؤها. يدرك العميل أن الشركة مطالبة بالاحتفاظ بجميع سجلات بيانات العميل ومعاملاته طالما كان ذلك ضروريًا بموجب النظام التنظيمي.

21.3. يجوز للشركة جمع معلومات العميل مباشرة من العميل (في نموذج طلب فتح الحساب المكتمل أو غير ذلك) أو من أشخاص آخرين بما في ذلك ، على سبيل المثال ، وكالات مرجعية الائتمان ، ووكالات منع الاحتيال ، والبنوك ، والمؤسسات المالية الأخرى ، ومقدمي خدمات المصادقة الثالثة و مزودو السجلات العامة.

21.4. يجب التعامل مع معلومات العميل التي تحتفظ بها الشركة من قبل الشركة على أنها سرية ولن يتم استخدامها لأي غرض بخلاف ما يتعلق بتوفير الخدمات وإدارتها وتحسينها ، ومكافحة غسل الأموال

وفحوصات العناية الواجبة ، للبحث و الأغراض الإحصائية ولأغراض التسويق. لن يتم اعتبار المعلومات الموجودة بالفعل في المجال العام ، أو التي تمتلكها بالفعل الشركة دون التزام بالسرية ، معلومات سرية.

21.5. يحق للشركة الكشف عن معلومات العميل (بما في ذلك التسجيلات والوثائق ذات الطبيعة السرية وتفاصيل البطاقة) في الحالات التالية:

- (a) إذا اقتضى القانون أو أمر محكمة من قبل محكمة مختصة.
 - (b) عندما تطلب CySEC أو أي سلطة تنظيمية أخرى لديها سيطرة أو ولاية على الشركة أو العميل أو شركائهم أو الذين يوجد للشركة في إقليمها عملاء.
 - (c) إلى السلطات المختصة للتحقيق أو منع الاحتيال أو غسل الأموال أو أي نشاط غير قانوني آخر.
 - (d) إلى وكالات الائتمان ومنع الاحتيال ، ومقدمي خدمات التوثيق الثالثة ، والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى لفحص الائتمان ، ومنع الاحتيال ، وأغراض مكافحة غسل الأموال ، والتحقق من الهوية أو التحقق من العناية الواجبة للعميل. للقيام بذلك ، يمكنهم التحقق من التفاصيل التي قدمها العميل مقابل أي تفاصيل في أي قاعدة بيانات (عامة أو غير ذلك) يمكنهم الوصول إليها. يمكنهم أيضاً استخدام تفاصيل العميل في المستقبل لمساعدة الشركات الأخرى لأغراض التحقق. ستحتفظ الشركة بسجل للبحث.
 - (e) إلى المستشارين المحترفين للشركة ، شريطة أن يتم في كل حالة إبلاغ المحترف المعني بالطبيعة السرية لهذه المعلومات والالتزام بالسرية الواردة في هذه الالتزامات أيضاً.
 - (f) لمقدمي الخدمات الآخرين الذين يقومون بإنشاء قواعد بيانات أو صيانتها أو معالجتها (سواء كانت إلكترونية أم لا) ، أو تقديم خدمات حفظ السجلات أو خدمات إرسال البريد الإلكتروني أو خدمات المراسلة أو الخدمات المماثلة التي تهدف إلى مساعدة الشركة في جمع معلومات العميل وتخزينها ومعالجتها واستخدامها أو التواصل مع العميل أو تحسين تقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.
 - (g) إلى مستودع تجاري أو ما يماثله بموجب اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/648 للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 4 يوليو 2012 بشأن مشتقات خارج البورصة والأطراف المقابلة المركزية (CCPs) والمستودعات التجارية (EMIR) (TRS).
 - (h) لمقدمي الخدمات الآخرين لأغراض إحصائية من أجل تحسين تسويق الشركة ، في مثل هذه الحالة سيتم تقديم البيانات في شكل مجمع.
 - (i) لتسويق مراكز الاتصال البحثية التي توفر استطلاعات الهاتف أو البريد الإلكتروني بهدف تحسين خدمات الشركة ، في مثل هذه الحالة سيتم توفير بيانات تفاصيل الاتصال فقط.
 - (j) عند الضرورة لكي تدافع الشركة عن حقوقها القانونية أو تمارسها في أي محكمة أو هيئة قضائية أو محكم أو أمين مظالم أو هيئة حكومية.
 - (k) إلى إحدى الشركات التابعة للشركة أو أي شركة أخرى في نفس المجموعة من الشركة.
 - (l) للخلفاء أو المتنازل لهم أو المنقولون أو المشترون ، مع إشعار خطي مسبق قبل عشرة أيام عمل للعميل ، ولأغراض الفقرة 36.2 من اتفاقية العميل.
- عندما تكشف الشركة و / أو تشارك أيًا من معلومات العميل وفقاً للبنود المذكورة أعلاه ، فإنها ستتخذ جميع الخطوات المعقولة للقيام بذلك بطريقة آمنة.

21.6. إذا كان العميل شخصاً طبيعياً ، فستستخدم الشركة المعلومات الشخصية التي يقدمها العميل وتخزينها ومعالجتها والتعامل معها فيما يتعلق بتقديم الخدمات ، وفقاً لقانون معالجة البيانات الشخصية

(حماية الفرد) لعام 2001 والشركة ملزمة بتزويد العميل ، عند الطلب ، بنسخة من البيانات الشخصية التي تحتفظ بها عن العميل (إن وجدت) ،

21.7. من خلال الدخول في هذه الاتفاقية ، يوافق العميل على إرسال البيانات الشخصية للعميل خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، وفقاً لأحكام قانون معالجة البيانات الشخصية (حماية الفرد) لعام 2001 للأسباب المحددة في الفقرة 21.5 .

21.8. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة ، لأغراض إدارة شروط الاتفاقية ، من وقت لآخر ، إجراء اتصال مباشر مع العميل عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد.

21.9. عندما يتم تقديم العميل إلى الشركة من قبل طرف ثالث بموجب اتفاقية تعريف بين الشركة والطرف الثالث ("الشركة التابعة") ، قد يكون للشريك حق الوصول إلى حد معين إلى معلومات حول تعاملات العميل مع الشركة . يوافق العميل على أنه يجوز للشركة أو أي شركة تابعة للشركة أو أي شركة أخرى في نفس المجموعة من الشركة الاتصال بالعميل ، من وقت لآخر ، عبر الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد لأغراض تسويقية لتقديمها إلى منتجات أو خدمات اهتمام العميل التي قد تهمه أو لإجراء أبحاث السوق.

21.10. بموجب اللوائح المعمول بها ، ستحتفظ الشركة بالسجلات التي تحتوي على بيانات العميل الشخصية ومعلومات التداول ووثائق فتح الحساب والاتصالات وأي شيء آخر يتعلق بالعميل لمدة خمس سنوات على الأقل بعد إنهاء الاتفاقية.

21.11. ستتخذ الشركة جميع الخطوات المعقولة للحفاظ على أمان بيانات العميل الشخصية ، ومع ذلك ، فإن نقل المعلومات عبر الإنترنت و / أو الشبكات الأخرى ليس دائماً آمناً تماماً. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي نقل للبيانات من العميل إلى الشركة.

22. تسجيل المكالمات الهاتفية والسجلات

22.1. بصفتها كيان منظم ، فإن الشركة ملزمة بالاحتفاظ بسجلات لجميع الخدمات والأنشطة التي تقدمها وكذلك لجميع المعاملات التي تتم. وبالتالي ، تسجل الشركة جميع الاتصالات ، بما في ذلك أي اتصالات هاتفية واردة وصادرة بالإضافة إلى جميع الاتصالات الإلكترونية الأخرى المتعلقة بأي معاملات يتم إجراؤها عند التعامل على حساب الشركة ، وتوفير الخدمات التي تتعلق باستلام طلبات العملاء وإرسالها وتنفيذها وكذلك مراقبة الجودة والأغراض التدريبية والتنظيمية. ستقوم الشركة أيضاً بتسجيل أي اتصال

آخر بينهم وبين العميل ، بما في ذلك رسائل الدردشة ورسائل البريد الإلكتروني والاتصالات الإلكترونية الأخرى ، حتى إذا لم تسفر هذه المحادثات أو الاتصالات عن إبرام مثل هذه المعاملات أو في توفير

خدمات طلب العميل. تحتفظ الشركة بالحق في استخدام هذه السجلات حينما تراه ضروريًا ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، حالات تسوية المنازعات.

22.2. يتم تخزين جميع السجلات من قبل الشركة في وسط دائم ، مما يسمح لها بإعادة تشغيلها أو نسخها والاحتفاظ بهذه السجلات في شكل لا يسمح للشركة بتغيير أو حذف النسخة الأصلية. يجوز للشركة تقديم نسخ من هذه التسجيلات إلى السلطات التنظيمية بناءً على طلبها من أجل الامتثال لالتزاماتها التنظيمية دون موافقة العميل.

22.3. ستحتفظ الشركة بنسخ من هذه السجلات لأي فترة زمنية تتطلبها التشريعات المعمول بها ، بدءًا من تاريخ إنشاء السجل.

22.4. يتفهم العميل ويقبل أنه تم إخطاره مسبقًا بتسجيل أي محادثة هاتفية أو اتصال إلكتروني بين الشركة والعميل ، وفقًا للإخطار أعلاه.

23. الاتصالات والإشعارات الخطية

23.1. ستقوم الشركة بالتواصل مع العميل بشأن أي إشعار أو تعليمات أو طلب أو أي اتصال آخر عبر البريد الإلكتروني المسجل للعميل أو لوحة تحكم العميل أو الهاتف أو ، حيث يرغب العميل في إرسال اتصال رسمي إلى الشركة كتابيًا ، عبر البريد إلى العنوان المسجل للشركة. تتوفر جميع تفاصيل الاتصال بالشركة على موقع شركة Compnay. يعتبر أي اتصال من العميل إلى الشركة ساريًا في تاريخ ووقت الاستلام من قبل الشركة. يتحمل العميل مسؤولية التأكد من أنه قد قرأ كل المعلومات وأية اتصالات قد ترسلها الشركة من وقت لآخر عبر أي طريقة اتصال معتمدة.

23.2. للتواصل مع العميل ، يجوز للشركة استخدام أي من الطرق التالية ؛ البريد الإلكتروني أو البريد الداخلي للمنصة أو الهاتف أو البريد أو خدمة البريد التجاري أو البريد الجوي أو موقع الشركة الإلكتروني.

23.3. تعتبر طرق الاتصال التالية بمثابة إشعار كتابي من الشركة للعميل: البريد الإلكتروني أو البريد الداخلي للمنصة أو البريد أو خدمة البريد السريع التجاري أو البريد الجوي أو موقع الشركة الإلكتروني.

23.4. تُعتبر طرق الاتصال التالية بمثابة إشعار كتابي من العميل إلى الشركة: البريد الإلكتروني ، أو الطلب عبر نظام التذاكر ولوحة القيادة ، أو البريد ، أو خدمة البريد السريع التجاري ، أو البريد الجوي أو البريد السريع التجاري.

23.5. دون الإخلال بالفقرة 23.9 ، تُعتبر أي مراسلات مرسلة إلى أي من الطرفين ، حسب الاقتضاء (الوثائق والإشعارات والتأكيدات والبيانات والتقارير وما إلى ذلك) مستلمة:

- (a) إذا تم إرسالها عبر البريد الإلكتروني ، في غضون ساعة واحدة بعد إرسالها بالبريد الإلكتروني وشريطة أن يكون البريد الإلكتروني قد غادر من نظرة المرسل ، حتى إذا اختار العميل عدم استلام مواد البريد الإلكتروني من الشركة.
- (b) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الداخلي للمنصة ، فور إرسالها.
- (c) إذا تم إرسالها عن طريق إرسال الفاكس ، عند استلام المرسل لتقرير إرسال من جهاز الفاكس الخاص به يؤكد استلام الرسالة بواسطة جهاز الفاكس الخاص بالمستلم.
- (d) إذا تم إرسالها عبر الهاتف ، بمجرد الانتهاء من المحادثة الهاتفية.
- (e) إذا أرسل بالبريد ، سبعة أيام تقويمية بعد نشره.
- (f) إذا تم إرسالها عبر خدمة البريد السريع التجاري ، في تاريخ التوقيع على المستند عند استلام هذا الإشعار.
- (g) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الجوي ، بعد ثمانية أيام عمل من تاريخ إرسالها.
- (h) إذا تم نشره على صفحة ويب الشركة ، في غضون ساعة واحدة بعد نشره.

23.6. من أجل التواصل مع العميل ، ستستخدم الشركة تفاصيل الاتصال التي قدمها العميل أثناء فتح حساب العميل أو كما تم تحديثه لاحقاً. وبالتالي ، يلتزم العميل بإخطار الشركة على الفور بأي تغيير في تفاصيل الاتصال الخاصة بالعميل.

23.7. قد يتم مسح المستندات المرسلة بالفاكس التي تلقتها الشركة إلكترونياً ويجب أن يمثل نسخ النسخة الممسوحة ضوئياً دليلاً قاطعاً على هذه التعليمات بالفاكس.

23.8. سيتمكن العميل من الاتصال بالشركة خلال ساعات العمل العادية. يجوز للشركة الاتصال بالعميل خارج ساعات العمل العادية.

23.9. يجب استلام أي إشعارات خطية مرسلة إلى الشركة في غضون ساعات عمل الشركة. بصرف النظر عن الفقرة 23.5 ، يتم التعامل مع أي إشعارات يتم تلقيها خارج ساعات العمل العادية على أنها تم استلامها في يوم العمل التالي.

23.10. يقدم العميل بموجبه موافقته ويوافق على أن اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية وأن أي معلومات تقدمها الشركة للعميل يتم تقديمها باستمرار باللغة الإنجليزية في جميع أشكال المعلومات والمواد التسويقية ما لم يكن العميل قد اختار و / أو مقبولة لتلقي المعلومات بأكثر من لغة. يجوز توفير المعلومات والمواد التسويقية ، أو اختيار الاطلاع على موقع الشركة الإلكتروني ، أو أي مادة أخرى ، أو أي نسخة مترجمة من الاتفاقية و / أو أي اتصال آخر ، بأي لغة غير اللغة الرسمية للشركة ، فقط لأغراض الراحة أو بسبب متطلبات قانونية. يشكل قبول العميل أو اختياره لتلقي هذه المعلومات بأي لغة أخرى موافقة على تلقي هذه المعلومات بأي لغة أخرى غير اللغة الإنجليزية. في حالة النزاع ، تسود النسخة الإنجليزية.

23.11. يوافق العميل على أنه في حالة قيام الشركة بتزويدهم بالمعلومات عن طريق موقع ويب ، فلن يتم توجيه تلك المعلومات إليهم بشكل شخصي. ومع ذلك ، يوافق العميل على وجه التحديد على توفير المعلومات في هذا النموذج وأن هذا النموذج يعتبر مقدماً في وسيط دائم. علاوة على ذلك ، يوافق العميل على أن الشركة تزودهم بمعلومات في شكل آخر غير الورق (أي موقع الويب ، لوحة تحكم العميل ، منصات التداول ومن خلال برامج أخرى) لأن هذا مناسب في السياق الذي تكون فيه الشركة أو ستكون تم تنفيذها. العميل من خلال الحفاظ على حسابه و / أو عن طريق فتح حساب مع الشركة وإجراء تداول ، يوافق صراحة على قيام الشركة بإرسال هذه المعلومات إليهم بهذا التنسيق.

23.12. أي اتصال يتم إرساله إلى العميل من قبل الشركة يهدف إلى تلقيه فقط. وبالتالي فإن العميل مسؤول عن الاحتفاظ بأي معلومات ترسلها الشركة إليهم بشكل خاص وسري.

23.13. يجوز للشركة التواصل مع العميل من وقت لآخر ، ووفقاً للقواعد السارية على اتصالات العميل ، بخصوص أي أسباب تجارية و / أو تسويقية و / أو أسباب ترويجية.

23.14. لا تتحمل الشركة أية مسؤولية عن أي خسارة تنشأ عن الاتصالات المتأخرة أو غير المستلمة التي ترسلها الشركة إلى العميل.

24. الحجز

24.1. تمتلك الشركة امتيازاً عاماً على جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو شركائها أو مرشحيها نيابة عن العميل حتى الوفاء بالتزاماته.

25. التأكيدات والضمانات

25.1. يمثل العميل ويضمن للشركة ما يلي:

- (a) عندما يكون العميل فردًا (أي شخص طبيعي) ، فإنه يضمن أنه تجاوز سن 18 عامًا عند إبرام الاتفاقية.
- (b) يتمتع العميل بعقل سليم وقادر على اتخاذ قرارات بشأن أفعاله.
- (c) لا توجد قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي سيتم فيها إرسال أي معاملات للتنفيذ ، اعتمادًا على جنسية العميل أو دينه.
- (d) لن تنتهك جميع الإجراءات التي يتم تنفيذها بموجب الاتفاقية أي قانون أو قاعدة تنطبق على العميل أو على السلطة القضائية التي يقيم فيها العميل ، أو أي اتفاقية يلتزم بها العميل أو يتأثر بها أي من أصول أو أموال العميل.
- (e) لن يستخدم العميل عنوان IP أو النظام الأساسي أو موقع الويب في انتهاك لهذه الاتفاقية ، أو لأغراض غير مصرح بها أو غير قانونية ، وأنه لن يستخدم عنوان IP والمنصة والموقع الإلكتروني إلا لصالح حساب العميل الخاص به وليس بالنيابة عن أي شخص آخر.
- (f) العميل مفوض حسب الأصول لإبرام الاتفاقية ، لإعطاء أوامر والوفاء بالتزاماته فيما يلي.
- (g) العميل هو الشخص الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب ، أو إذا كان العميل شركة ، فإن الشخص الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب نيابة عن العميل مفوض حسب الأصول للقيام بذلك.
- (h) يتصرف العميل كمدير وليس كوكيل أو ممثل أو وصي أو أمين نيابة عن شخص آخر. لا يجوز للعميل التصرف نيابة عن شخص آخر إلا إذا وافقت الشركة بشكل خاص على ذلك كتابيًا وقدمت جميع المستندات التي تطلبها الشركة لهذا الغرض.
- (i) المعلومات التي قدمها العميل للشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت بعد ذلك صحيحة ودقيقة وكاملة والمستندات التي سلمها العميل صحيحة وأصلية.
- (j) قرأ العميل شروط الاتفاقية وفهمها بالكامل بما في ذلك المعلومات الواردة في الملاحق.
- (k) أموال العميل المستخدمة في التداول ليست بأي حال من الأحوال مباشرة أو غير مباشرة عائدت أي نشاط غير قانوني أو استخدامها أو يعتزم استخدامها لتمويل الإرهاب.
- (l) العميل ليس شخصًا مكشوفًا سياسيًا وليس له أي علاقة (على سبيل المثال قريب أو زميل تجاري) مع شخص يشغل أو يشغل منصبًا بارزًا في الاثني عشر شهرًا الماضية. إذا كان البيان أعلاه غير صحيح وفي حالة عدم إفشاء العميل لهذا الأمر بالفعل في نموذج طلب فتح الحساب ، فسيبلغ الشركة في أقرب وقت ممكن ويبلغ الشركة إذا كان في أي مرحلة من مراحل هذه الاتفاقية يصبح شخصًا مكشوفًا سياسيًا.
- (m) لقد قرأ ويفهم إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات.
- (n) يوافق العميل على توفير معلومات الاتفاقية عن طريق موقع الويب أو البريد الإلكتروني.
- (o) يؤكد العميل أن لديه حق الوصول المنتظم إلى الإنترنت ويوافق على تزويد الشركة بمعلومات ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، معلومات حول التعديلات على الشروط والأحكام والتكاليف والرسوم ، وهذه الاتفاقية ، والسياسات والمعلومات حول الطبيعة ومخاطر الاستثمارات من خلال نشر مثل هذه

المعلومات على الموقع الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني. إذا رغب العميل أن يطلب إرسالها بالبريد أو بالفاكس.

25.2. يقر العميل بموجب هذا ويضمن أنه لم يتم إجباره ، أو أنه تم إقناعه بأي شكل من الأشكال بالدخول في الاتفاقية ، كما أنه لم يدخل في الاتفاقية بناءً على أي تمثيل بخلاف ما هو مدرج هنا.

25.3. علاوة على ذلك ، يضمن العميل أنه على دراية بأي متطلبات وآثار ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، أي قيود أو متطلبات إعداد تقارير تحدد الولاية القضائية المحلية نتيجة للدخول في

الاتفاقية. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي متطلبات مفروضة على العميل من قبل السلطات المحلية ، وبالتالي تتعهد بالامتثال لأية متطلبات سارية.

25.4. كما يوضح العميل ويضمن أن المعلومات التي قدمها للشركة أثناء تسجيلهم لفتح حساب تعكس ظروفهم الشخصية بدقة وأنهم لم يزودوا الشركة بمعلومات كاذبة أو مضللة. علاوة على ذلك ، يضمن العميل أنه إذا أصبحت أي معلومات مقدمة أثناء عملية التسجيل غير صالحة ، فسوف يقوم على الفور بإخطار الشركة كتابةً بالتغيير في ظروفه.

25.5. يقر العميل ويضمن أيضًا أنه لن يقوم بإعادة توزيع المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، معلومات التسعير وبيانات التخطيط التي تقدمها الشركة إلى أي طرف ثالث لأغراض تجارية.

25.6. يضمن العميل والمواثيق:

(أ) الأموال التي سيستخدمونها للتداول مع الشركة مملوكة لهم وخالية من أي امتيازات أو رسوم أو تعهدات أو أعباء أخرى ؛
(ب) الأموال ليست عائدات مباشرة أو غير مباشرة لأي فعل أو إغفال غير قانوني ، ولا هي نتاج أي نشاط إجرامي يشكل جريمة أصلية بموجب لوائح غسل الأموال لعام 2019 ، أو أي مكافحة غسل أموال أخرى ومكافحة تمويل تشريعات الإرهاب ، بصيغتها المعدلة أو المستبدلة من وقت لآخر.
(ج) ما لم يكن العميل قد دخل في هذه الاتفاقية كمثل أو وصي لطرف ثالث وقاموا بتزويد الشركة بالوثائق اللازمة لتلبية متطلباتهم التنظيمية ، فإن العميل يتصرف باسمه ولا يتصرف في التمثيل أو في ثقة طرف ثالث.

25.7. يضمن العميل أن أي مستندات يتم إرسالها إلى الشركة أثناء عملية فتح الحساب ، وكذلك طوال مدة الاتفاقية ، صالحة وأصلية. في حالة اعتقاد الشركة ، وفقًا لتقديرها الخاص ، أن أي مستند غير صحيح أو

غير صالح ، فستطلب وثائق بديلة. قد يؤدي عدم تقديم العميل لهذه المستندات إلى اتخاذ الإجراءات التي تراها الشركة ضرورية.

26. استبعاد المسؤولية

- 26.1. باستثناء حالة الإهمال أو الاحتيال من الشركة ، لا تتحمل الشركة أية مسؤولية عن أي خسارة نتيجة لأية أعمال و / أو إغفالات ، سواء تم تنفيذها من قبل العميل أو من قبل طرف ثالث نيابة عنهم ، فيما يتعلق معاملاتهم مع الشركة.
- 26.2. بشكل عام ، لا يتحمل أي طرف المسؤولية عن أي خسائر قد تنشأ نتيجة لأحداث غير متوقعة في وقت سريان الاتفاقية ، ولا يتحمل أي طرف مسؤولية أي خسائر لم تكن ناجمة عن أي خرق للشروط الواردة هنا.
- 26.3. في حالة قيام الشركة بتقديم معلومات أو توصيات أو أخبار أو معلومات تتعلق بالمعاملات أو تعليقات السوق أو البحث للعميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها على الويب أو تقديمها للمشاركين عبر موقعها على الويب أو غير ذلك) ، لا يجوز للشركة ، في حالة عدم الاحتيال ، أو التخلف المتعمد أو الإهمال الجسيم ، تكون مسؤولة عن أي خسائر أو تكاليف أو نفقات أو أضرار يتكبدها العميل ناجمة عن أي عدم دقة أو خطأ في أي من هذه المعلومات المقدمة.
- 26.4. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو نفقة أو خسارة يتكبدها العميل فيما يتعلق ، بشكل مباشر أو غير مباشر تنشأ عن على سبيل المثال لا الحصر:
- (a) أي خطأ أو فشل أو انقطاع أو انقطاع في تشغيل المنصة (المنصات) ، أو أي تأخير ناتج عن الوحدة الطرفية للعميل أو المعاملات التي تتم عبر الوحدة الطرفية للعميل ، أو أي مشاكل فنية ، أو فشل النظام والأعطال ، أو فشل خط الاتصال ، أو المعدات أو أعطال البرامج أو أعطالها ، ومشكلات الوصول إلى النظام ، ومشكلات سعة النظام ، وارتفاع الطلب على حركة الإنترنت ، والاختراقات الأمنية والوصول غير المصرح به ، وغيرها من مشاكل وعيوب الكمبيوتر المماثلة.
- (b) يقر العميل ويقبل أنه يدخل في جميع المعاملات مع الشركة على مسؤوليته الخاصة ، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة على الإطلاق نتيجة لنشاطهم التجاري مع الشركة ، ما لم يكن في حالة أي مخالفات من جانبهم. ليس في هذا البند ما يؤخذ لاستبعاد أي مسؤولية عن الوفاة أو الإصابة الشخصية.
- (c) أي فشل من جانب الشركة في أداء أي من التزاماتها بموجب الاتفاقية نتيجة لحدث القوة القاهرة أو لأي سبب آخر خارج عن سيطرتها.
- (d) تصرفات أو إغفالات أو إهمال أي طرف ثالث.

عندما تقوم الشركة بالاستعانة بمصادر خارجية لأي نشاط لأطراف ثالثة ، من أجل أن تكون قادرة على تزويد العميل بخدماتها بموجب الاتفاقية ، فإنها سوف تمارس جميع المساعي المعقولة قبل التعاقد معها. ومع ذلك ، يدرك العميل أنه ليس من مسؤوليات الشركة التحكم في الأنشطة من هذه الأطراف الثالثة.

وبالتالي ، تكون مسؤولية الشركة هي بذل كل الجهود لتقليل أي خسائر قد يتكبدها العميل نتيجة فعل و / أو إغفال الطرف (الأطراف) الاستعانة بمصادر خارجية. ومع ذلك ، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة قد يتكبدها العميل نتيجة لمثل هذه الأفعال و / أو السهو من مزودي الخدمة من أطراف ثالثة ، ما لم تكن الشركة قد تصرفت بإهمال.

(e) أي شخص يحصل على بيانات وصول العميل التي أصدرتها الشركة للعميل قبل إبلاغ العميل للشركة عن إساءة استخدام بيانات الوصول الخاصة به.

(f) الأشخاص الثالث غير المصرح لهم الذين لديهم حق الوصول إلى المعلومات ، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عندما يتم إرسال ما سبق بين الأطراف أو أي طرف آخر ، باستخدام الإنترنت أو غيرها من مرافق الاتصال بالشبكة أو البريد أو الهاتف أو أي الوسائل الإلكترونية الأخرى.

(g) أي من مخاطر إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات.

(h) مخاطر العملات.

(i) أي تغييرات في معدلات الضريبة.

(j) حدوث الانزلاق.

(k) يعتمد العميل على وظائف مثل الوقف المتحرك ، المستشار الخبير للطرف الثالث وأوامر إيقاف الخسارة.

عندما يقوم العميل بتنزيل و / أو تثبيت و / أو استخدام أي حلول للتداول مثل الخوارزميات أو "المستشارين الخبراء" ("EA") أو نقاط التوقف اللاحقة ، لا تتحمل الشركة مسؤولية أي خسائر قد يتكبدها العميل وفقاً لاستعمال. إذا لفتت انتباه الشركة إلى أن العميل يستخدم أيًا من هذه الحلول ، بما يتعارض مع حسن النية أو الشروط الواردة هنا ، تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء الاتفاقية. علاوة على ذلك ، من الواضح أن أي استخدام لـ Expert Advisor محظور تمامًا بموجب هذه الاتفاقية. (l) في ظل ظروف السوق غير الطبيعية.

(m) أي إجراءات أو إقرارات للمقدم.

(n) أي أفعال أو سهو (بما في ذلك الإهمال والاحتياط) للعميل و / أو ممثله المفوض.

(o) بالنسبة لقرارات التداول الخاصة بالعميل أو ممثله المعتمد.

(p) جميع الطلبات المقدمة من خلال وضمن بيانات وصول العميل.

(q) محتويات وصحة ودقة واكتمال أي اتصال ينتشر عن طريق استخدام المنصة (المنصات).

(r) نتيجة لانخراط العميل في التداول الاجتماعي عبر أي منصة لطرف ثالث.

(s) الملاءة أو الأفعال أو السهو لأي طرف ثالث مشار إليه في هذه الفقرة 16.2.

(t) تطرح حالة من الفقرة 16.3.

26.5. إذا تكبدت الشركة أو مدراءها أو مسؤوليها أو موظفيها أو شركاتها التابعة أو وكلائها أي مطالبات أو أضرار أو مسؤولية أو تكاليف أو نفقات ، قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ أو نتيجة لتنفيذ الاتفاقية و / أو فيما يتعلق فيما يتعلق بتقديم الخدمات و / أو فيما يتعلق باستخدام المنصة (المنصات) ، فإن الشركة أو مديرها

أو مسؤوليها أو موظفيها أو الشركات التابعة لها أو وكلائها لا يتحملون أي مسؤولية على الإطلاق ، يتحمل العميل مسؤولية تعويض الشركة لمثل هذا.

26.6. لا تتحمل الشركة بأي حال من الأحوال المسؤولية تجاه العميل عن أي خسائر ، أو أضرار خاصة ، أو عرضية أو غير مباشرة ، أو خسائر ، أو خسارة في الأرباح ، أو فقدان فرصة (بما في ذلك فيما

يتعلق بتحركات السوق اللاحقة) ، أو تكاليف أو نفقات قد يعانها العميل فيما يتعلق للاتفاقية ، أو توفير الخدمات أو استخدام المنصة (المنصات).

26.7. يجب ألا تتجاوز المسؤولية التراكمية للشركة تجاه العميل الرسوم المدفوعة للشركة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالعميل المعين لتوفير الخدمات واستخدام المنصة (المنصات).

26.8. علاوة على ذلك ، وبغض النظر عن أي حكم آخر في الاتفاقية ، لن تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل نتيجة لما يلي:

- (a) الإهمال والاحتيال وخرق الاتفاقية وخرق أي قانون و / أو أي فعل و / أو إغفال آخر من قبل العميل ؛
- (b) لن تكون الشركة مسؤولة عن أي فشل في الوصول إلى منصة الشركة و / أو لوحة تحكم العميل. الشركة ليست مسؤولة عن أي تأخير أو فشل في التسليم أو أي خسارة أو ضرر ناتج عن نقل المعلومات عبر أي شبكة ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإنترنت.
- (c) عدم قدرة العميل على الوصول إلى منصة الشركة و / أو لوحة تحكم العميل أو أي نظام آخر ، أو أي تأخير قد يعانها العميل عند محاولته الاتصال بأي من أخصائي عملاء الشركة و / أو كبار مسؤولي الحسابات ، ما لم يكن ذلك بسبب مخالفات الشركة.
- (d) تتخذ الشركة تدابير لضمان الامتثال لأي قانون أو لائحة معمول بها ، بما في ذلك حيث تمنع الشركة من معالجة أي تعليمات من العميل قد تؤدي إلى انتهاك الشركة للقانون المعمول به.
- (e) أي حدث و / أو ظرف آخر خارج عن سيطرة الشركة.

26.9. تسري القيود و / أو الاستثناءات الواردة في الاتفاقية بغض النظر عما إذا كانت الشركة ، بما في ذلك أي من موظفيها و / أو الشركات التابعة لها على علم بأي خسائر قد يتكبدها العميل ، أو أي مطالبات قد يتسبب فيها العميل ضد الشركة.

26.10. عندما يثق العميل بطرف ثالث و / أو يتبع أي تعليمات أو إشارة أو نصيحة من طرف ثالث ، بما في ذلك إشارات التداول و / أو نسخ إستراتيجيات التداول التي أدت إلى أي خسارة للعميل ، لن تكون الشركة مسؤولة. يدرك العميل أن الخدمة التي تقدمها الشركة هي على أساس التنفيذ فقط ، وبالتالي فهي ليست مسؤولة عن أي خسائر قد يتكبدها العميل نتيجة لهذه الظروف.

27. التعويضات

27.1. يجب على العميل تعويض الشركة عند الطلب مقابل جميع الخصوم والتكاليف والنفقات والأضرار (بما في ذلك السمعة) والخسائر (بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو تبيعية) ، وجميع الفوائد والعقوبات والتكاليف والنفقات المهنية (محسوبة على أساس التعويض الكامل) التي تكبدتها نتيجة:

- (a) خرق العميل للاتفاقية
- (b) تزويد العميل بأي معلومات كاذبة أو مضللة للشركة ؛ و / أو
- (c) تطبيق الاتفاقية.

27.2. بشكل عام ، التعويض يعني مبلغاً من المال يتم دفعه كتعويض عن الخسائر المتكبدة.

28. القوة القاهرة

28.1. يشير هذا القسم إلى الأحداث التي قد تحدث من وقت لآخر ، والتي تمنع الشركة من أداء أي من التزاماتها أو جميعها ("أحداث محددة" أو "قوة قاهرة"). قد تشمل الأحداث المحددة ، على سبيل المثال لا الحصر:

- (a) أي طبيعية أو تكنولوجية أو سياسية أو حكومية أو اجتماعية أو اقتصادية أو وبائية أو طوارئ مدنية أو عمل إرهابي أو انقطاع أو قتل خدمة المنفعة ؛

- (b) عدم أداء طرف ثالث ، أو التدمير الناتج عن الرجل أو أي حدث مماثل خارج عن سيطرة الشركة المعقولة ؛
- (c) حالات الإجراءات غير القانونية والأخطاء والفضول والخلل في أنظمة الشركة أو البنية التحتية التكنولوجية أو غيرها (بغض النظر عما إذا كانت تخص الشركة أو طرف ثالث) ضد خوادم الشركة ؛
- (d) التغييرات في التشريعات المعمول بها أو أي إجراء من قبل هيئة رسمية أو أي تغيير آخر في الالتزامات القانونية أو التنظيمية للشركة نتيجة لأحداث غير متوقعة ؛
- (e) فعل أو إغفال من قبل أي مؤسسة مالية أو مؤسسة أخرى لا تستطيع الشركة التنبؤ بها و / أو منعها ؛
- (f) أي حدث يمنع المنصة أو الأنظمة من العمل على أساس منظم أو عادي ؛
- (g) ظروف السوق غير الطبيعية ، مثل التقلبات الكبيرة أو عدم الاستقرار في الأسواق ، أو الصناعة ككل ، مما يمنع الشركة من تقديم خدماتها بطريقة منظمة ، بما في ذلك أي حالات لا تستطيع فيها تلقي البيانات أو تلقيها بيانات غير صحيحة من مزودي الخدمة ؛
- (h) أي حدث و / أو ظرف آخر لا يمكن توقعه في حدود المعقول.

لتجنب الشك ، فإن حدث القوة القاهرة هو حدث خارج عن سيطرة الشركة ، في حين أنه من المحتمل بشكل معقول أن يحدث ، أو قد يكون وشيكاً ، لا يمكن توقع استعداد الشركة له ، أو لا يمكنهم منع حدوثه.

28.2. إذا قررت الشركة في رأيها المعقول وجود حدث قوة القاهرة (دون الإخلال بأي حقوق أخرى بموجب الاتفاقية) ، يجوز للشركة دون إشعار مسبق وفي أي وقت اتخاذ أي من الخطوات التالية أو جميعها:

- (a) تعليق أو تعديل تطبيق أي أو كل شروط الاتفاقية إلى الحد الذي يجعل من أحداث القوة القاهرة من المستحيل أو غير العملي للشركة الامتثال لها.
- (b) اتخاذ أو تجاهل اتخاذ جميع الإجراءات الأخرى التي تراها الشركة مناسبة بشكل معقول في الظروف المتعلقة بوضع الشركة والعميل والعملاء الآخرين.
- (c) قم بإغلاق المنصة (المنصات) في حالة حدوث عطل للصيانة أو لتجنب الضرر.
- (d) إلغاء أي أوامر العملاء.
- (e) رفض قبول الطلبات من العملاء.
- (f) تعطيل حساب العميل.
- (g) زيادة متطلبات الهامش دون سابق إنذار.
- (h) إغلاق أي أو كل المراكز المفتوحة بالأسعار التي تراها الشركة بحسن نية مناسبة.
- (i) زيادة فروق الأسعار.
- (j) تقليل الرافعة المالية.
- (k) إبلاغ العميل ، حيث قد يكون لدى الشركة الوقت الكافي للقيام بذلك في الظروف ؛
- (l) تغيير فروق الأسعار الثابتة إلى فروق عائمة (تنطبق فقط على "الحسابات الثابتة") ؛

- (m) إغلاق أي صفقة (مراكز) مفتوحة بالسعر المتاح في هذه الظروف ، والتي قد تشمل: دمج أو إغلاق أي مراكز مفتوحة في "متوسط السعر المرجح المرجح" ("VWAP") طلب تعديلات على أي من المراكز المغلقة
- (n) تعليق أو تقييد أو تقييد تقديم خدمات الشركة للعميل ؛
- (o) تعديل أي جزء من الاتفاقية على أساس أنه لم يعد من الممكن للشركة الامتثال لها ؛
- (p) وقف التداول ؛
- (q) منع العميل من الوصول إلى أو استخدام المنصة أو لوحة تحكم العميل أو أي نظام آخر ؛
- (r) إجراء أي تعديلات ضرورية لفتح الصفقات ؛
- (s) السماح بوظيفة قريبة فقط ؛
- (t) رفض أو تأخير معالجة أي طلب سحب من حساب (حسابات) العميل
- (u) فرض شروط خاصة أو مختلفة فيما يتعلق بأي من أوامر العميل فيما يتعلق بحجم الأداة وتقلبها و / أو سيولة الأداة ، من بين أمور أخرى ؛
- (v) إزالة أو تعليق أي منتجات مؤقتاً أو تغيير أي مواصفات للعقد ؛
- (w) ممارسة أي حق يحق للشركة بموجب الاتفاقية وسياسة تنفيذ أوامر الشركة.

28.3. ستقوم الشركة بكل المساعي اللازمة لاستئناف تقديم خدماتها بشكل منظم في أقرب وقت ممكن. عندما لا يكون ذلك ممكناً على الإطلاق ، ستقوم الشركة بإبلاغ العميل بالإجراءات اللازمة التي يجب اتخاذها لحماية مصالح كل منهما ، حيثما أمكن ذلك.

28.4. عندما تكون الشركة غير قادرة على تنفيذ أي من التزاماتها تجاه العميل بموجب الاتفاقية بسبب حدث قوة قاهرة ، فلن تكون قد انتهكت الاتفاقية.

28.5. باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الاتفاقية ، لن تكون الشركة مسؤولة أو تتحمل أي مسؤولية عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار الناشئة عن أي فشل أو انقطاع أو تأخير في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية حيث يكون هذا الفشل أو الانقطاع أو التأخير بسبب حدث قوة قاهرة.

29. التعويضات والمقاصة

29.1. إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل العميل يساوي المبلغ الإجمالي المستحق من قبل الشركة ، فسيتم تلقائياً تسوية الالتزامات المتبادلة لتسديد المدفوعات وإلغاء بعضها البعض.

29.2. إذا تجاوز المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل أحد الأطراف المبلغ الإجمالي المستحق من قبل الطرف الآخر ، فيجب على الطرف صاحب المبلغ الإجمالي الأكبر دفع المبلغ الزائد للطرف الآخر وسيتم الوفاء بجميع الالتزامات بالدفع تلقائيًا وتفريغها.

29.3. يحق للشركة الجمع بين جميع حسابات العملاء أو أي حسابات مفتوحة باسم العميل وتوحيد الأرصدة في هذه الحسابات ومقاصة هذه الأرصدة في حالة إنهاء الاتفاقية.

30. تعديلات على الاتفاقية

30.1. تحتفظ الشركة بالحق في تعديل أي جزء من الاتفاقية ، من وقت لآخر وبدون موافقة العميل ، خاصة في الحالات التي ترى فيها الشركة أن هذه التغييرات ضرورية للائتمان لأي التزام بموجب النظام التنظيمي. في هذه الظروف ، ستقوم الشركة بإخطار العميل كتابيًا أو عبر موقع الشركة الإلكتروني.

30.2. يجوز للشركة أيضًا تغيير أي شروط من الاتفاقية (التي تتضمن اتفاقية العميل هذه وملحقاتها وسياسة تصنيف العميل ، وصندوق تعويض المستثمر ، وسياسة تضارب المصالح ، وملخص سياسة أفضل فائدة وتنفيذ أوامر ، وإشعار الإفصاح عن المخاطر وإشعارات التحذيرات ، وإجراءات الشكاوى العملاء) لأي من الأسباب التالية:

(a) عندما ترى الشركة بشكل معقول أن: التغيير سيجعل من السهل فهم شروط الاتفاقية ؛ أو أن التغيير لن يكون في غير صالح العميل.

(b) لتغطية: مشاركة أي خدمة أو تسهيل تقدمه الشركة للعميل ؛ أو إدخال خدمة أو منشأة جديدة ؛ أو استبدال خدمة أو مرفق موجود بخدمة جديدة ؛ أو سحب خدمة أو منشأة أصبحت متقادمة ، أو توقفت عن استخدامها على نطاق واسع ، أو لم يستخدمها العميل في أي وقت من العا م السابق ، أو أصبح من المكلف للغاية أن تقدم الشركة

(c) لتمكين الشركة من إجراء تغييرات معقولة على الخدمات المقدمة للعميل نتيجة للتغييرات في: النظام المصرفي أو الاستثمار أو النظام المالي ؛ أو التكنولوجيا ؛ أو الأنظمة أو المنصة التي تستخدمها الشركة لإدارة أعمالها أو تقديم الخدمات فيما يلي.

(d) نتيجة لطلب CySEC أو أي سلطة أخرى أو نتيجة للتغيير أو التغيير المتوقع في اللوائح المعمول بها.

(e) إذا وجدت الشركة أن أي بند في الاتفاقية لا يتوافق مع اللوائح المعمول بها. في مثل هذه الحالة ، لن تعتمد على هذا المصطلح ولكنها ستعامله كما لو كان يعكس اللوائح المعمول بها ذات الصلة ويجب تحديث الاتفاقية لتعكس اللوائح المعمول بها.

30.3. طالما أن العميل قادر على إنهاء الاتفاقية بدون رسوم ، يجوز للشركة تغيير أي من شروط الاتفاقية لأي سبب غير مدرج في الفقرة 30.2.

30.4. بالنسبة لأي تغييرات تم إجراؤها في الفقرتين 30.2 و 30.3 ، يجب على الشركة تزويد العميل بإشعار مسبق لمدة يومية عمل. ومع ذلك ، يقر العميل بأن أي تغيير يتم إجراؤه ليعكس تغييرًا في اللوائح المعمول بها ، قد يكون ساريًا على الفور إذا لزم الأمر.

30.5. بالنسبة لأي تغيير يتم إجراؤه بموجب (a) و (d) و (e) من الفقرة 30.2. ، يجب أن يكون إشعار الشركة إشعارًا كتابيًا يتضمن مشاركة على موقع الشركة الإلكتروني. لأي تغيير آخر في اتفاقية العميل ، حيث تختار الشركة تقديم هذا الإشعار المكتوب عبر منشور على الموقع الإلكتروني ، يجب على الشركة أيضًا تزويد الإشعار المكتوب المذكور بوسائل إضافية للإشعار المكتوب.

30.6. عندما تقدم الشركة إشعارًا كتابيًا بالتغييرات بموجب الفقرتين 30.2 و 30.3 ، يجب عليها إبلاغ العميل بتاريخ دخوله حيز التنفيذ. سيتم التعامل مع العميل على أنه قبول التغيير في ذلك التاريخ ما لم يكن العميل ، قبل ذلك ، يبلغ الشركة برغبة العميل في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير. لا يتعين على العميل دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة ، بخلاف التكاليف المستحقة والمستحقة الدفع مقابل الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

30.7. يحق للشركة مراجعة تكاليفها ، والرسوم ، والعمولات ، ورسوم التمويل ، وعمليات المقايضة ، وشروط التداول ، وقواعد التنفيذ ، وسياسة التجديد وأوقات التداول ، الموجودة على موقع الشركة الإلكتروني و / أو المنصة ، من وقت لآخر. يتم تنفيذ هذه التغييرات على الموقع الإلكتروني و / أو المنصة والعميل مسؤول عن التحقق من التحديثات بانتظام. في حالة عدم وجود قوة القاهرة ، ستقوم الشركة بتزويد العميل بإخطار مسبق على موقعها الإلكتروني لمدة 15 يوم عمل على الأقل. سيتم التعامل مع العميل على أنه قبول التغيير في ذلك التاريخ ما لم يكن العميل ، قبل ذلك ، يبلغ الشركة برغبة العميل في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير. لا يتعين على العميل دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة ، بخلاف التكاليف المستحقة والمستحقة الدفع مقابل الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

30.8. يحق للشركة مراجعة تصنيف العميل ، وفقًا للوائح المعمول بها وإبلاغ العميل وفقًا لذلك بالتغيير قبل دخوله حيز التنفيذ من خلال تزويد العميل بإشعار مسبق قبل يومين (2) على الأقل من أيام العمل. على الرغم من الفقرة 26.1 ، قد يعني تغيير تصنيف العميل أيضًا تغيير نوع حساب العميل للعميل. سيتم التعامل مع العميل على أنه قبول التغيير في ذلك التاريخ ما لم يكن العميل ، قبل ذلك ، يبلغ الشركة برغبة العميل في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير.

30.9. عندما ترى الشركة أن أي تعديلات جوهرية و / أو ستغير الرصيد لصالح الشركة أو على حساب العميل ، ستدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ في التاريخ المحدد في إشعار الشركة للعميل ، من أجل تزويد العميل بإشعار مسبق مع حقهم في إلغاء الاتفاقية.

- 30.10. يحق للعميل إلغاء الاتفاقية في حالة عدم موافقته على أي تعديلات أجرتها الشركة. بنفس الطريقة ، تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء الاتفاقية حيث لا يوافق العميل على أي تعديلات قد تجريها الشركة.
- 30.11. ستؤثر أي تعديلات على جميع الأعمال الجارية بين العميل والشركة ، ما لم يذكر خلاف ذلك في إشعار الشركة.
- 30.12. يتحمل العميل مسؤولية البقاء على اطلاع بأحدث التغييرات التي تجريها الشركة على الاتفاقية. يجب أن تكون النسخة القابلة للتطبيق في أي وقت هي أحدث نسخة متاحة على موقع الشركة الإلكتروني. في حالة وجود نزاع ، تكون الغلبة لأحدث إصدار متاح في وقت النزاع.

31. الإنهاء ونتائج الإنهاء

- 31.1. دون المساس بحقوق الشركة بموجب هذه الاتفاقية لإنهائها على الفور دون إشعار مسبق للعميل ، يجوز لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري من خلال تقديم إشعار خطي مدته 15 يوم عمل على الأقل للطرف الآخر.
- 31.2. لن يؤثر الإنهاء من قبل أي طرف على أي التزام سبق أن فرضه أي من الطرفين أو أي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون نشأت بالفعل بموجب الاتفاقية أو أي معاملات تتم فيما بعد.
- 31.3. عند إنهاء هذه الاتفاقية ، تصبح جميع المبالغ المستحقة للعميل للشركة مستحقة وواجبة الدفع على الفور ، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع التكاليف المستحقة وأية مبالغ أخرى مستحقة للشركة ، وأي رسوم ونفقات إضافية يتم تكبدها أو سيتم تكبدها. من قبل الشركة نتيجة لإنهاء الاتفاقية.
- 31.4. بمجرد إرسال إشعار بإنهاء هذه الاتفاقية وقبل تاريخ الإنهاء:

- (a) يلتزم العميل بإغلاق جميع مراكزه المفتوحة. إذا فشل في القيام بذلك ، عند الإنهاء ، ستغلق الشركة أي مراكز مفتوحة ؛
- (b) يحق للشركة التوقف عن منح العميل حق الوصول إلى المنصة (المنصات) أو قد تحد من الوظائف التي يسمح للعميل باستخدامها على المنصة (المنابر) ؛
- (c) يحق للشركة رفض قبول طلبات جديدة من العميل ؛
- (d) يحق للشركة رفض العميل سحب الأموال من حساب العميل وتحتفظ الشركة بالحق في الاحتفاظ بأموال العميل عند الضرورة لإغلاق المراكز التي تم فتحها بالفعل و / أو دفع أي التزامات معلقة للعميل بموجب الاتفاق.

31.5. عند الإنهاء ، يجوز تطبيق أي أو كل ما يلي:

- (a) يحق للشركة الجمع بين أي حسابات عملاء للعميل ، وتوحيد الأرصدة في حسابات العملاء هذه ومقاصة تلك الأرصدة ؛
- (b) يحق للشركة إغلاق حساب (حسابات) العميل ؛
- (c) يحق للشركة تحويل أي عملة.
- (d) يحق للشركة إغلاق المراكز المفتوحة للعميل ؛
- (e) في حالة عدم وجود نشاط غير قانوني أو نشاط غير قانوني مشتبه فيه أو احتيال للعميل أو تعليمات من السلطات المختصة ، إذا كان هناك رصيد لصالح العميل ، ستقوم الشركة (بعد حجب هذه المبالغ التي تراها الشركة حسب تقديرها المطلق مناسبة فيما يتعلق بالالتزامات المستقبلية) دفع هذا الرصيد للعميل في أقرب وقت ممكن عملياً وتزويده ببيان يوضح كيفية الوصول إلى هذا الرصيد ، وحيثما كان ذلك مناسباً ، إرشاد أي مرشح و / أو أي أمين حافظة لدفع أي مبالغ قابلة للتطبيق أيضاً. يتم تسليم هذه الأموال وفقاً لتعليمات العميل للعميل. من المفهوم أن الشركة ستقوم بإجراء المدفوعات فقط لحساب باسم العميل. يحق للشركة أن ترفض ، وفقاً لتقديرها ، تنفيذ مدفوعات الطرف الثالث.

31.6. يتعين على الشركة إنهاء الاتفاقية على الفور ، على الرغم من أي إجراء آخر ، في حالة:

- (a) خرق العميل لأي طرف في الاتفاقية
- (b) عندما يكون لدى الشركة أسباب معقولة للاعتقاد بأن العميل لم يتصرف بحسن نية ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، المكان الذي تقرر فيه الشركة أن العميل قد أساء استخدام سياسة "حماية الرصيد السلبى" الخاصة بالشركة ، عن طيب خاطر أم لا. وهذا يشمل ، على سبيل المثال لا الحصر ، تداول العميل (لعب) الفجوة ، والتحوط من تعرضهم باستخدام حسابات تداول متعددة إما تحت الشركة أو شركة مختلفة ، سواء تحت نفس الملف الشخصي أو فيما يتعلق بعميل آخر.

- بالإضافة إلى ما سبق ، تجدر الإشارة إلى أن الشركة تحتفظ بالحق في عدم تطبيق تمديد الرصيد السلبي على العملاء المحترفين في حالة إساءة استخدام تمديد الرصيد السلبي وفقاً للفقرة 31.6 ، أو في حالة التقصير وفقاً للفقرة 15.
- (c) إصدار طلب أو أمر أو قرار أو إعلان آخر فيما يتعلق بإجراءات الإفلاس أو التصفية التي تنطوي على العميل ؛
- (d) وفاة العميل أو عجزه (يرجى ملاحظة أنه في حالة الوفاة ، تشكل أي أموال متوفرة في حساب (حسابات) العميل جزءاً من ممتلكاتهم) ؛
- (e) خرق العميل لأي قانون معمول به ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، أي قوانين ولوائح سارية لمكافحة غسل الأموال ؛
- (f) تصرف العميل بشكل مخالف لسياسة تنفيذ الطلبات الخاصة بالشركة أو أي سياسات أو إجراءات أخرى خاصة به.

31.7. عند إنهاء الاتفاقية ، تنتقل الشركة إلى العميل أي مبلغ متاح في حسابه (حساباته) ، بعد خصم أي مبلغ مستحق على الشركة ، باستثناء الحالات التي يُحظر على الشركة القيام بذلك بموجب القانون.

31.8. يجوز للشركة تعديل هذه الاتفاقية وأي ترتيبات تتم بموجب هذه الاتفاقية في أي وقت بإشعار خطي للعميل. سيعتبر العميل قبول التعديل والموافقة عليه ما لم يخطر الشركة بخلاف ذلك في غضون عشرة (10) أيام عمل من تاريخ إشعار التعديل. إذا اعترض العميل على التعديل ، فلن يكون التعديل ملزماً له ، ولكن سيتم تعليق حسابه وسيُطلب منه إغلاق حسابه في أقرب وقت ممكن عملياً.

32. إغلاق حساب العميل

32.1. يحق للعميل إغلاق حساب (حسابات) التداول الخاصة به في أي وقت ، بعد إغلاق جميع المراكز المفتوحة في حسابه (حساباته) وإتمام أي التزامات تجاه الشركة قد تكون نشأت بالفعل. فقط عندما ينتهي العميل من الالتزامات المذكورة ، يكون مؤهلاً لإغلاق حساب (حسابات) التداول الخاص به.

32.2. لكي يقوم العميل بإنهاء حساب (حسابات) التداول الخاص به ، يجب تقديم طلب سحب لكامل المبلغ المتاح في حسابه (حساباته) ، وفقاً لإجراءات السحب الخاصة بالشركة الموضحة في الفقرة 17 ، متبوعاً برسالة بريد إلكتروني رسمية إلى توضح الشركة متطلباتها لإنهاء حساباتهم.

32.3. دون الإخلال بالفقرتين 17 و 31 ، يجوز للعميل تقديم طلب سحب عبر البريد الإلكتروني لتحويلات بطاقة الائتمان / الخصم في الحالات التي يتجاوز فيها الرصيد المتبقي في حساب العميل 40 يورو / دولار أمريكي ، حيث لا يمكن للعميل تقديم طلب السحب من خلال لوحة تحكم العميل.

32.4. بمجرد استلام الشركة لطلب إغلاق الحساب أو تنفيذ طلب السحب ، سيتم إنهاء حساب العميل في غضون يوم عمل واحد (1).

32.5. لا يمكن إعادة فتح حساب العميل خلال تسعين (90) يومًا من تاريخ إغلاق الحساب.

33. الشكاوى والمنازعات

33.1. إذا كان العميل يرغب في الإبلاغ عن شكوى ، فيجب عليه إرسال بريد إلكتروني الى Compliance@alvexo.com مع "نموذج الشكاوى" المكتمل. ستحاول الشركة حلها دون تأخير لا مبرر له ووفقاً لسياسة وإجراءات التعامل مع الشكاوى الخاصة بالشركة.

33.2. إذا نشأ موقف غير مشمول صراحة في هذه الاتفاقية ، يتفق الطرفان على محاولة حل المسألة على أساس حسن النية والإنصاف ومن خلال اتخاذ الإجراءات التي تتوافق مع ممارسات السوق.

33.3. تجدر الإشارة إلى أن العميل ، وفقاً لمقدار الشكوى ، قد يكون له الحق بموجب اللوائح المعمول بها ، في تقديم شكوى لدى أمين المظالم المالي في قبرص.

33.4. لا يتأثر حق العميل في اتخاذ إجراء قانوني بوجود أو استخدام أي إجراءات للشكاوى المشار إليها أعلاه.

34. الاستقلالية

34.1. في حالة احتجاز أي جزء من هذه الاتفاقية من قبل أي محكمة ذات اختصاص قضائي غير قابلة للتنفيذ أو غير قانونية أو مخالفة لأي قاعدة أو لائحة أو قانون لأي سوق أو جهة تنظيمية ، فسيتم اعتبار هذا الجزء مستبعداً من هذه الاتفاقية منذ البداية ، و سيتم تفسير هذه الاتفاقية وإنفاذها كما لو أن البند لم يتم تضمينه مطلقاً وشرعية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاقية أو شرعية هذا الحكم أو صلاحيته أو قابليته للتنفيذ وفقاً للقانون و / أو اللوائح التنظيمية لأي ولاية قضائية أخرى لا تتأثر.

35. عدم ممارسة الحقوق

35.1. إما فشل أي طرف في طلب التعويض عن الانتهاكات ، أو الإصرار على الأداء الصارم ، لأي شرط أو حكم من أحكام هذه الاتفاقية ، أو فشله في ممارسة أي أو جزء من أي حق أو تعويض يحق له ذلك الطرف بموجب هذه الاتفاقية ، لا يشكل تنازلاً ضمناً عنه.

36. التكاليف

36.1. يجوز للشركة في أي وقت البيع أو النقل أو التنازل أو التجديد لطرف ثالث لأي أو كل حقوقها أو مزاياها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية أو أداء الاتفاقية بالكامل بشرط تقديم إشعار خطي قبل 15 يوم عمل للعميل. يمكن القيام بذلك على سبيل المثال لا الحصر في حالة اندماج الشركة أو الاستحواذ عليها مع طرف ثالث ، أو إعادة تنظيم الشركة ، أو إنهاء الشركة ، أو بيع أو نقل كل أو جزء من الأعمال التجارية أو أصول الشركة إلى الحفلة الثالثة.

36.2. من المتفق عليه وفهم أنه في حالة النقل أو التعيين أو التجديد الموصوف في الفقرة 36.1 أعلاه ، يحق للشركة الكشف عن و / أو نقل جميع معلومات العميل (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البيانات الشخصية والتسجيل والمراسلات والعناية الواجبة و تنقل مستندات وملفات وسجلات تعريف

العميل ، وسجل تداول العميل) حساب العميل وأموال العميل كما هو مطلوب ، بشرط تقديم إشعار خطي مسبق قبل 15 يوم عمل للعميل.

36.3. لا يجوز للعميل نقل حقوق العميل أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية أو التنازل عنها أو فرض رسوم عليها أو تجديدها أو نقلها أو الادعاء بغير ذلك.

37. المقدم والشركات التابعة

37.1. في الحالات التي يتم فيها تقديم العميل إلى الشركة من خلال شخص ثالث مثل مقدم الأعمال أو الزميل أو الشريك ("المعرف") ، يقر العميل بأن الشركة ليست مسؤولة أو مسؤولة عن سلوك و / أو تمثيل المعرف والشركة غير ملزمة بأي اتفاقيات منفصلة مبرمة بين العميل والمقدم.

37.2. يقر العميل ويؤكد أن اتفاقيته أو علاقته بالمقدم قد تؤدي إلى تكاليف إضافية ، حيث قد تكون الشركة ملزمة بدفع رسوم عمولة أو رسوم للمقدم. إذا كان هذا ينطبق ، فسيتم الكشف عنها للعميل على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها

38. الممثل المفوض

38.1. يجوز للشركة في بعض الحالات قبول ممثل مفوض نيابة عن العميل لتقديم الطلبات إلى الشركة أو للتعامل مع أي مسائل أخرى تتعلق بحساب العميل أو هذه الاتفاقية ، شريطة أن يخطر العميل الشركة كتابةً بتعيين مفوض يتم اعتماد الممثل وهذا الشخص من قبل الشركة ، مستوفياً جميع مواصفات الشركة الخاصة بذلك.

38.2. ما لم تتلق الشركة إخطاراً كتابياً من العميل لإنهاء تفويض الممثل المفوض ، يحق للشركة ، دون الإخلال بالفقرة 38.4 أدناه ، مواصلة قبول الطلبات و / أو تعليمات أخرى تتعلق بحساب العميل من قبل الممثل المعتمد نيابة عن العميل وسوف يتعرف العميل على هذه الطلبات على أنها صالحة وملزمة له.

38.3. يجب أن تستلم الشركة الإخطار الكتابي لإنهاء تفويض الممثل المعتمد مع إشعار قبل 5 أيام على الأقل من تاريخ انتهاء التفويض.

38.4. يحق للشركة (ولكن ليس التزاماً للعميل) رفض قبول الطلبات و / أو تعليمات أخرى تتعلق بحساب العميل من الممثل المفوض في أي من الحالات التالية:

- إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول في أن الممثل المفوض غير مصرح له قانوناً أو مفوض بشكل صحيح للعمل على هذا النحو ؛
- حدث حدث تقصير ؛
- لكي تضمن الشركة الامتثال لقواعد وممارسات السوق ذات الصلة أو اللوائح المعمول بها أو القوانين المعمول بها الأخرى ؛ أو
- من أجل حماية مصالح العميل.

39. اصحاب الحسابات المتعددة

39.1. عندما يتألف العميل من شخصين أو أكثر ، تكون الالتزامات والالتزامات بموجب الاتفاقية مشتركة ومتعددة. يعتبر أي تحذير أو إشعار آخر موجه إلى أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل قد تم تقديمه إلى جميع الأشخاص الذين شكلوا العميل. أي طلب يقدمه أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل يعتبر أنه قد تم تقديمه من قبل جميع الأشخاص الذين شكلوا العميل.

39.2. في حالة وفاة أو عجز عقلي لأحد الأشخاص الذين يشكلون العميل ، فإن جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو المرشح لها ستكون لصالح وأمر الناجين وجميع الالتزامات والالتزامات المستحقة إلى الشركة سوف يكون مستحقاً من قبل هؤلاء الناجين.

40. القانون الحاكم واللوائح المعمول بها

40.1. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية بالوسائل الموضحة في الفقرة 33 ، يتم تسوية جميع النزاعات والخلافات الناشئة عن أو فيما يتعلق بالاتفاق نهائياً في المحكمة في قبرص.

40.2. تخضع هذه الاتفاقية لقوانين قبرص.

40.3. تخضع جميع المعاملات نيابة عن العميل للوائح المعمول بها وأي سلطات عامة أخرى تحكم تشغيل شركات الاستثمار القبرصية ، حيث يتم تعديلها أو تعديلها من وقت لآخر. يحق للشركة اتخاذ أو حذف اتخاذ أي تدابير تراها ضرورية لضمان الامتثال للوائح المعمول بها ، وقواعد السوق ذات الصلة. أي إجراءات قد يتم اتخاذها تكون ملزمة للعميل.

40.4. جميع الحقوق والتعويضات المقدمة إلى الشركة بموجب الاتفاقية تراكمية وليست حصرية من أي حقوق أو تعويضات ينص عليها القانون.

41. وضع أو إلغاء أو إزالة الأوامر وتنفيذ أوامر العميل

41.1. يمكن تقديم الطلبات وتنفيذها و (إذا سمح لها) تغييرها أو إلزائها خلال ساعات التداول لكل نوع من أنواع العقود مقابل الفروقات التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني ، بصيغتها المعدلة من الشركة من وقت لآخر.

41.2. الأوامر المعلقة ، التي لم يتم تنفيذها ، ستبقى سارية المفعول خلال جلسة التداول التالية (حسب الاقتضاء).

41.3. لم يتم تنفيذ أوامر السوق نظراً لعدم وجود حجم كافٍ لمثلها ، ولن تظل سارية وسيتم إلغاؤها.

41.4. سيتم ترحيل جميع المراكز المفتوحة إلى يوم العمل التالي عند إغلاق العمل في السوق الأساسية ذات الصلة ، مع مراعاة حقوق الشركة في إغلاق المركز المفتوح. قد يتم ترحيل أي من المراكز الأجلة المفتوحة عند انتهاء الفترة ذات الصلة إلى الفترة ذات الصلة التالية وفقاً لتقدير الشركة وعند تأكيد العميل.

41.5. يجب أن تكون الطلبات صالحة وفقاً لنوع ووقت الطلب المحدد ، كما هو محدد من قبل العميل. إذا لم يتم تحديد وقت صلاحية الأمر ، فيكون ساري المفعول لمدة غير محددة. ومع ذلك ، يجوز للشركة حذف أمر واحد أو جميع الطلبات المعلقة إذا وصل رصيد حساب العميل إلى الصفر.

41.6. لا يمكن تغيير الطلبات أو إلزتها بعد وضعها في السوق. يمكن تغيير أوامر إيقاف الخسارة وأخذ الربح حتى إذا تم وضع التداول في السوق طالما أنها أعلى في المسافة من مستوى معين (اعتماداً على رمز التداول).

41.7. يجوز للعميل تغيير تاريخ انتهاء صلاحية الأوامر المعلقة أو حذف أو تعديل الأمر المعلق قبل تنفيذه.

41.8. يجب على الشركة استلام وإرسال جميع الطلبات التي يقدمها العميل لتنفيذها بدقة وفقاً لشروطها. لن تتحمل الشركة مسؤولية التحقق من دقة أي طلب.

41.9. يحق للشركة تحديد إجمالي حجم التداولات التي يمكن فتحها مؤقتاً أو بشكل دائم على أي من الأدوات المالية المعروضة على منصة تداول الشركة. بالإضافة إلى ذلك ، يحق للشركة فرض مثل هذه الحدود اعتماداً على نوع / فئة الحساب التي يحتفظ بها العميل.

41.10. تنفيذ الأوامر:

(a) السعر: بالنسبة لأي زوج CFD / FX معين ، ستقوم الشركة بتحديد سعرين: السعر الأعلى (ASK) الذي يمكن للعميل من خلاله الشراء (الشراء) من زوج CFD / FX ، والسعر الأقل (BID) الذي يمكن للعميل البيع (البيع على المكشوف) ذلك زوج CFD / FX. مجتمعة ، يشار إلى أسعار ASK و BID باسم أسعار الشركة. الفرق بين السعر الأدنى والسعر الأعلى لزوج CFD / FX معين هو السبريد.

(b) يتم تنفيذ أوامر مثل حد الشراء ووقف الشراء ووقف الخسارة وجني الأرباح للمركز القصير المفتوح بسعر ASK. يتم تنفيذ أوامر مثل حد البيع ووقف البيع ووقف الخسارة وجني الربح للمركز الطويل المفتوح بسعر BID. يتم حساب سعر الشركة لزوج CFD / FX معين بناءً على سعر الأصل الأساسي ذي الصلة الذي تحصل عليه الشركة من مصادر خارجية خارجية.

(c) يمكن العثور على رسوم الشركة على موقع الشركة الإلكتروني و / أو منصات التداول. تقوم الشركة بتحديث أسعارها بشكل متكرر كما تسمح قيود التكنولوجيا والاتصالات ، وهي موجودة على النظام الأساسي للعميل. تقوم الشركة بمراجعة مصادرها الخارجية الخارجية من وقت لآخر للتأكد من أن البيانات التي تم الحصول عليها لا تزال قادرة على المنافسة.

(d) لن تقتبس الشركة أي سعر خارج وقت عمليات الشركة ، وبالتالي لا يمكن للعميل تقديم أي طلبات خلال تلك الفترة. في بعض ظروف السوق ، لا يتم ضمان تنفيذ الأمر المعلق أو قد يختلف السعر الفعلي للتنفيذ عن السعر المطلوب للأمر المعلق.

(e) عملية تنفيذ الأمر المعلق لإيقاف الخسارة وإيقاف الشراء وإيقاف البيع: يعتبر سعر الأمر المعلق بمثابة الزناد الذي ينشط أمر السوق للتنفيذ بأفضل سعر تالي في السوق.

إذا وصل السعر إلى أمر مثل: Stop Loss أو Take Profit أو Buy Limit أو Buy Stop أو Sell Limit أو Sell Stop ، يتم تنفيذ هذه الأوامر على الفور. ومع ذلك ، في ظل ظروف تداول معينة ، قد يكون من المستحيل تنفيذ الأوامر بالسعر المطلوب من العميل. في هذه الحالة ، يحق للشركة تنفيذ الأمر بالسعر المتاح الأول.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تنفيذ الأوامر غير مضمون ، وبالتالي ، في ظل ظروف سوق معينة قد يتم رفض الأوامر. الحد الأدنى لوضع أوامر إيقاف الخسارة وجني الأرباح وحد الشراء وإيقاف الشراء وحد البيع وأوامر إيقاف البيع لزوج CFD / FX محدد ، يتم تحديده على موقع الشركة الإلكتروني.

يمكن العثور على مزيد من المعلومات في "سياسة تنفيذ المصلحة والفائدة"

41.11. خلال فترة هذه الاتفاقية فيما يتعلق بجميع عمليات تداول عقود الفروقات الفردية ، سنتلقى الشركة أوامر العملاء وستكون بمثابة مكان التنفيذ والطرف المقابل في عقود الفروقات.

41.12. الشركة ليست ملزمة ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في الاتفاقية ، بمراقبة أو تقديم المشورة للعميل بشأن حالة أي معاملة أو إغلاق أي مراكز مفتوحة للعميل. عندما تقرر الشركة القيام بذلك ، سيتم ذلك على أساس تقديري ولن يُعتبر تعهدًا بالاستمرار.

41.13. يتحمل العميل مسؤولية معرفة صفقاته في جميع الأوقات.

42. الاقتباسات

42.1. في حالة عدم قدرة الشركة على متابعة الطلب ، فيما يتعلق بالسعر أو الحجم أو أي سبب آخر ، اعتماداً على نوع حساب العميل ، إما أن ترسل الشركة إعادة عرض سعر إلى العميل بالسعر الذي هو عليه على استعداد للتعامل حتى يتوفر السعر الذي يطلبه العميل (لأنواع حسابات العميل (FIX) أو سيفتخ الأمر عند أقرب سعر متاح في السوق (لأنواع ECN لحسابات العملاء).

42.2. الاقتباسات التي تظهر على منصة العميل مباشرة. ومع ذلك ، إذا كان هناك تقلب كبير في السوق الأساسية ، فقد يتغير تنفيذ الأمر بسبب وقت التنفيذ ، وقد يطلب العميل السعر أيضاً ، لكنه سيحصل على السعر الأول الذي سيكون في السوق.

42.3. تقدم الشركة عروض الأسعار من خلال مراعاة سعر الأصول الأساسية ، ولكن هذا لا يعني أن هذه الأسعار تقع ضمن أي نسبة مئوية محددة من سعر الأصول الأساسية. عندما يتم إغلاق السوق الأساسية ذات الصلة ، ستعكس عروض الأسعار التي تقدمها الشركة ما تعتقد الشركة أنه سعر العرض والطلب الحالي للأصل الأساسي ذي الصلة في ذلك الوقت. يقر العميل بأن هذه الأسعار سيتم تحديدها من قبل الشركة حسب تقديرها المطلق.

43. أوامر الوقف المتحرك ، المستشار الخبير وأوامر إيقاف الخسارة

43.1. يوافق العميل على أن عمليات التداول باستخدام وظائف إضافية لمحطة تداول العميل مثل الوقف المتحرك و / أو المستشار الخبير يتم تنفيذها بالكامل تحت مسؤولية العميل ، لأنها تعتمد بشكل مباشر على منصة التداول الخاصة به ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق. علاوة على ذلك ، من الواضح أن أي استخدام لمستشار خبير محظور تمامًا تحت هذا الاتفاق.

43.2. يوافق العميل على أن وضع أمر إيقاف الخسارة لن يقيد بالضرورة الخسائر بالمبالغ المقصودة ، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المنصوص عليه ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق.

44. متطلبات الهامش

44.1. يجب على العميل توفير والحفاظ على الهامش الأولي و / أو الهامش المتحوط في الحدود التي قد تحددها الشركة ، وفقاً لتقديرها الخاص ، في أي وقت بموجب مواصفات العقد لكل نوع من أنواع العقود مقابل الفروقات.

44.2. يتحمل العميل مسؤولية التأكد من أنه يفهم كيفية حساب متطلبات الهامش.

44.3. ما لم يقع حدث قوة قاهرة ، يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش ، مع إعطاء إشعار خطي للعميل (2) أيام عمل قبل هذه التعديلات. في هذه الحالة ، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على المراكز الجديدة والمراكز المفتوحة بالفعل.

44.4. يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش دون إشعار مسبق للعميل في حالة حدث القوة القاهرة. في هذه الحالة ، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على المراكز الجديدة والمراكز المفتوحة بالفعل.

44.5. مع عدم الإخلال بالفقرة 14.1. من هذه الاتفاقية ، يحق للشركة إغلاق و / أو تحديد حجم المراكز المفتوحة للعميل (الجديدة أو الإجمالية) ورفض أوامر العميل لإنشاء مراكز جديدة في أي من الحالات التالية:

- ترى الشركة أن هناك شروط تداول غير طبيعية.
- تنخفض قيمة ضمانات العميل عن الحد الأدنى لمتطلبات الهامش.
- في أي وقت تكون حقوق الملكية (الرصيد الحالي بما في ذلك المراكز المفتوحة) مساوية أو أقل من نسبة محددة من الهامش (الضمانات) اللازمة للحفاظ على المركز المفتوح.
- تقوم الشركة بإجراء مكالمة الهامش وفشل العميل في تلبيةها.
- لا يجوز للشركة إجراء أي نداء هامش للعميل ولكن في حالة قيامها بذلك ، أو في حالة تحذير المنصة للعميل بأنها وصلت إلى 50٪ من الهامش في حساب العميل ، يجب على العميل أخذ أي من الخيارات الثلاثة للتعامل مع الموقف:

أولاً. الحد من التعرض (الصفقات المغلقة) ؛ أو
ثانياً. أغلق بعض المراكز المفتوحة الحالية للعملاء
ثالثاً. الحفاظ على مستوى هامشي كبير

44.6. في حالة انخفاض مستوى هامش العملاء إلى 75٪ أو أقل ، لن يتمكن العميل من فتح أي مراكز جديدة. في حالة انخفاض حقوق العملاء إلى ما دون 50٪ لعملاء التجزئة و 15٪ للعملاء المحترفين من الهامش المستخدم لحساب العملاء ، يحق للشركة رفض الطلبات الجديدة.

في هذه الحالة ، سترسل الشركة للعملاء إشعارًا عبر البريد الإلكتروني و / أو الرسائل القصيرة كتحذير مبكر من أداء المراكز المفتوحة للعملاء ، ومع ذلك ، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية في حالة عدم استلام العميل للإخطار المذكور في الوقت المناسب بطريقة أو في حالة عدم اشتراك العميل في تلقي إشعارات بالبريد الإلكتروني و / أو الرسائل القصيرة من الشركة.

44.7. يجب دفع الهامش بأموال نقدية بعملة حساب العميل.

44.8. يتعهد العميل بعدم إنشاء أو امتلاك أي مصلحة أمنية معلقة على الإطلاق ، أو الموافقة على التنازل أو التحويل لأي من الهامش المحول إلى الشركة.

45. حساب العملاء (Swap Free)

الحسابات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

يُعرف حساب الفوركس الإسلامي باسم حساب Swap Free حيث لا توجد فائدة مقايضة أو فائدة على الصفقات الليلية ، وهو ما يخالف العقيدة الإسلامية. يمكن لجميع العملاء المسلمين الاستفادة من أفضل شروط التداول للشركة عن طريق فتح أي حساب معنا.

للحسابات الإسلامية نفس شروط وشروط التداول تمامًا مثل أنواع حسابات التداول العادية. والفرق الوحيد هو أنه لا توجد مقايضات.

يرجى التأكد من أنك تلتزم باتفاقية استخدام حساب التداول الإسلامي (الخالية من الفوائد) قبل التقدم بطلب للحصول على حالة حساب خالية من الفوائد.

45.1. في حالة عدم تمكن العميل ، بسبب مراعاته لمعتقداته الدينية ، من تلقي أو دفع فائدة ، يجوز لهذا العميل التقدم بطلب ، من خلال استكمال وتقديم نموذج طلب إلى الشركة يتم تقديمه لك بناءً على طلبك (قد يكون هذا النموذج يتم تعديلها من قبل الشركة من وقت لآخر) أو من خلال أي إجراء آخر قد تحدده الشركة من وقت لآخر وفقاً لتقديرها الخاص ، ليتم تصميم حسابها كحساب مجاني بدون رسوم أو لا

يستحق ، أقساط و / أو تمرير و / أو فائدة ("حساب Swap Free"). يؤكد العميل العميل بموجب هذا و / أو يقبل و / أو يعلن أن طلباً لجعل حسابه خالي من السواب لن يتم إلا بسبب المعتقدات الدينية الإسلامية

المذكورة ولأي سبب آخر على الإطلاق. تحتفظ الشركة بالحق في رفض قبول طلب العميل العميل لتعيين حساب كحساب خالٍ من المقايضة ، وفقاً لتقديرها الخاص والمطلق الذي يجب أن يكون نهائياً ولا جدال فيه على العميل.

45.2. في حالة اشتباه الشركة في أن أحد العملاء يسيء استخدام الحقوق الممنوحة له من خلال تصنيف الحساب على أنه حساب مجاني ، يحق للشركة ، دون إشعار مسبق ، المضي قدماً في واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

(a) يجوز للشركة إضافة عمولة على كل واحدة من الصفقات المنفذة على حساب Swap Free ؛ و / أو

(b) يجوز للشركة إلغاء الحقوق و / أو الشروط الخاصة الممنوحة للحساب بسبب تصنيفها كحساب مجاني قابل للتبديل ، وتذكر تسمية الحساب كحساب خالي من المقايضة وتحويله إلى حساب تداول عادي ؛ و / أو (c) يجوز للشركة تقييد و / أو منع العميل من تغطية مراكزه ؛ و / أو (d) يجوز للشركة ، وفقاً لتقديرها الخاص ، إغلاق أي مراكز مفتوحة وإعادة وضعها عند سعر السوق السائد آنذاك. العميل بموجب هذا ، يقر ويوافق ويقبل أنه يتحمل جميع التكاليف الناتجة عن الإجراء المذكور أعلاه ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، تكلفة تغيير الفارق.

45.3. تقدم الشركة ، حسب تقديرها ، حسابات مبادلة (أو "إسلامية") لأي عملاء قد يختارون ، لأسباب دينية ، عدم تلقي أو دفع رسوم المقايضة اليومية. يُسمح للعملاء الذين لديهم حسابات خالية من المقايضة بالتداول في العقود مقابل الفروقات المحددة في الأدوات المالية الأساسية والتي سيتم اختيارها من قبل الشركة أيضاً وفقاً لتقديرها الخاص ووفقاً لسياساتها الداخلية. يتم إخطار قائمة الأدوات المالية الأساسية (أو قائمة تلك العقود مقابل الفروقات التي لا يسمح بتداولها بدون مبادلة) لكل عميل تم تعيين حسابه كحساب مجاني.

45.4. عندما يكون لديك حساب مجاني ، فأنت ملزم بإغلاق أي مركز CFD مفتوح في غضون 45 (خمسة وأربعين) يوماً من فتحه. في حالة عدم قيامك بذلك ، يحق للشركة التعامل مع أي حالة من هذا القبيل على أنها إساءة استخدام لشروط تشغيل حساب Swap Free هذا واتخاذ أي من الإجراءات المحددة في الفقرات (a) إلى (d) من الفقرة 45.2 أعلاه و / أو فرض رسوم على مراكز CFD المفتوحة هذه ، يتم ترحيل رسوم التمديد وفقاً للفقرة 15 من هذا القانون ، في كل حالة بأثر رجعي.

45.5. تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء امتيازات المقايضة المجانية في أي وقت ، شريطة أن تقدم إشعاراً للعملاء على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية ."

45.6. حسابات Swap Free مسؤولة عن توزيعات الأرباح وإجراءات الشركات الأخرى ورسوم التمويل اليومية التي ستعكس في كشوف الحساب ذات الصلة.

45.7. يجب على العملاء الذين يرغبون في الحصول على حساب بدون فوائد وليسوا من أي دين إسلامي ، إنشاء الحد الأدنى من حجم التداول شهرياً.

سيتم حساب الحد الأدنى لحجم التداول شهرياً للمراكز المغلقة فقط على النحو التالي: رصيد الحساب * 300

مثال: كان رصيد الحساب (في 1 يناير) 520 ألف دولار -> يجب على العميل إنشاء حد أدنى لحجم التداول يبلغ 156 مليون دولار (520 ألف دولار * 300) حتى نهاية الشهر.

** ستؤخذ الأسهم من اليوم الأول من الشهر

صيغة لحساب حجم التداول:

• العملات الأجنبية: عدد العقود * حجم العقد * التحويل إلى الدولار الأمريكي
مثال: \$ 100 * 1 -> 1 lot EURUSD 1 * 1.22 = 122,000 euro

• CFD: عدد العقود * حجم العقد * سعر الإغلاق * التحويل إلى الدولار الأمريكي
مثال: \$ 133 = 1090.95 euro * 1.22 * 100 * 1 -> 1 lot XAUEUR 096

46. العملات المشفرة / العملات الافتراضية

46.1. يجوز للشركة ، وفقاً لتقديرها الخاص ، تقديم عقود CFD على العملات المشفرة للتداول في مرفق التداول عبر الإنترنت الخاص بها ، من وقت لآخر. العملات المشفرة ، عند استخدامها في هذه الاتفاقية ، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك ، تعني نوعاً من العملة أو الأصول الرقمية اللامركزية التي لم يتم إصدارها من قبل أي بنك مركزي أو جهة إصدار يتم فيها استخدام تقنيات التشفير لتسهيل توليد وحدات العملة أو الأصل والتحقق من نقل الوحدات ("العملات المشفرة").

46.2. يقر العميل ويوافق بموجب هذا على أن العملات المشفرة يتم تداولها في البورصات الرقمية اللامركزية غير الخاضعة للتنظيم ولا يوجد إطار تنظيمي أوروبي محدد ينظم التداول في العملات المشفرة. وبناءً على ذلك ، يعتمد تكوين الأسعار وتحركات الأسعار لهذه المنتجات فقط على القواعد الداخلية للتبادل الرقمي المعين الذي قد يخضع للتغيير في أي وقت دون إشعار مسبق. في هذا الصدد ، يقر

العميل ويقر أيضاً أن هذا قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقلبات واسعة النطاق (أي تقلبات عالية) في أسعار هذه المنتجات ، والتي قد تكون أعلى بشكل كبير مقارنة بالأدوات المالية الأخرى التي تقدمها الشركة ، وقد ينتج عنها خسارة خلال فترة زمنية قصيرة.

46.3. يتم اشتقاق بيانات السوق والتسعير على العملات المشفرة من البورصات الرقمية اللامركزية التي يتم تداول العملات المشفرة عليها. نظراً لأن قواعد تشكيل تسعير السوق والبيانات على العملات المشفرة ، التي توفرها هذه البورصات ، لا تخضع لأي إشراف تنظيمي ، فقد تخضع للتغيرات في تقدير التبادل الرقمي ذي الصلة في أي وقت. وبالمثل ، قد تؤدي مثل هذه التبادلات الرقمية إلى تعليق التداول أو اتخاذ إجراءات أخرى قد تؤدي إلى تعليق أو إيقاف التداول في هذه البورصات أو أن يصبح السعر وتغذية بيانات السوق غير متاحة للشركة. يمكن أن تؤدي العوامل المذكورة أعلاه إلى تأثير سلبي جوهري على المراكز المفتوحة للعميل ، بما في ذلك فقدان جميع رأس المال المستثمر للعميل. عندما يحدث انقطاع أو توقف مؤقت أو دائم للتداول في أي تبادل رقمي تستمد منه الشركة خلاصات أسعارها للعملات المشفرة

ذات الصلة ، سيتم تسعير مراكز العميل في هذه العملة المشفرة على آخر سعر متاح للعملة المشفرة ذات الصلة ، و قد يكون العميل غير قادر على إغلاق أو تصفية مركزه أو سحب أي أموال تتعلق بهذا المركز حتى استئناف التداول في البورصة الرقمية ذات الصلة (إن وجد). يوافق العميل على أنه عندما يستأنف التداول مرة أخرى إما في البورصة الرقمية الأولية ذات الصلة أو في أي تبادل لاحق لها ، فقد يكون هناك فرق كبير في الأسعار (فجوة الأسعار) مما قد يؤثر على قيمة مراكز CFD الخاصة بالعميل في العملات المشفرة ذات الصلة ويؤدي إلى ربح كبير أو الخسائر. في حالة عدم استئناف التداول ، من المحتمل فقدان كل رأس المال المستثمر للعميل. يقر العميل بموجب هذا أنه تم إبلاغه من قبل الشركة ويفهم هذه المخاطر المحددة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات على العملات المشفرة.

46.4. يقر العميل بموجب هذا ويقر ويضمن للشركة أنه عند تداول العقود مقابل الفروقات على العملات المشفرة ، فهم تمامًا الخصائص والمخاطر المحددة المتعلقة بهذه العملات المشفرة وأن التداول في العملات المشفرة و / أو العقود مقابل الفروقات على العملات الرقمية غير مناسب لجميع المستثمرين.

47. المخاطر

قد ترتفع قيمة الأدوات المالية التي تكتسبها من خلال مركز CFD (أو غيرها من المنتجات المماثلة) صعودًا وهبوطًا. يجب عليك التأكد من أنك تفهم تمامًا المخاطر التي ينطوي عليها تداول العقود مقابل الفروقات (والمنتجات ذات الصلة) وأن تأخذ النصيحة المناسبة إذا لزم الأمر. ينطوي تداول العقود مقابل الفروقات على درجة أعلى من المخاطرة من تداول الأسهم العادية وقد لا يكون مناسبًا لكل عميل. تم توضيح شرح مفصل إضافي للمخاطر المرتبطة بالتداول على منصة التداول في إشعار الإفصاح عن المخاطر الذي يمكن العثور عليه بالنقر فوق تحذير المخاطر على الموقع.

48. تداول البونص

وفقًا للوائح لجنة الأوراق المالية والبورصات القبرصية (CySec) المعممة C168 و C194 ، لم تعد الشركة تقدم أي مكافآت لعملائها

49. تقنية الطرف الثالث

تستخدم الشركة تقنية الطرف الثالث لجمع المعلومات المطلوبة لقياس حركة المرور والبحث والتحليلات. يتطلب استخدام تقنية الطرف الثالث جمع البيانات. لذلك نود إبلاغ العملاء بأن الشركة تمكن الأطراف الثالثة من وضع أو قراءة ملفات تعريف الارتباط الموجودة في متصفحات المستخدمين الذين يدخلون

نطاق الشركة. قد تستخدم الجهات الخارجية المذكورة أيضًا إشارات الويب لجمع المعلومات من خلال الإعلانات الموجودة على موقع الشركة على الويب. يرجى ملاحظة أنه يمكنك تغيير إعدادات المتصفح لرفض أو تعطيل الكائنات المشتركة المحلية والتقنيات المشابهة ؛ ومع ذلك ، من خلال القيام بذلك ، قد تقوم بتعطيل بعض وظائف خدمات الشركة.

50. مراجعة السياسة

تتم مراجعة السياسة بواسطة وظيفة الامتثال على أساس منتظم ومرة واحدة على الأقل في السنة.

ستقوم الشركة بتحديث السياسة كلما لزم الأمر. قد تحدث التحديثات في حالة:

- تغييرات في التشريعات ؛
- التغييرات في العمليات التجارية للشركة ، بما في ذلك تنفيذ أنظمة جديدة ؛
- التغييرات التنظيمية داخل الشركة ؛
- قواعد أو إجراءات أو سياسات داخلية جديدة داخل الشركة ؛
- ظهور مخاطر جديدة ؛
- التغييرات في التقنيات.